

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨١٦

الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(السنغال)	السيد ندياي	الرئيس
السيد إيتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أويارثون مارتشيسي	إسبانيا	
السيد غاسبار مارتينس	أنغولا	
السيدة كاريون	أوروغواي	
السيد فيتريكو	أوكرانيا	
السيد ليو جايي	الصين	
السيدة غيغن محسن	فرنسا	
السيد سواريث مورينو	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد إبراهيم	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد هيكي	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فان بوهيمن	نيوزيلندا	
السيد كولمان	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد بيسو	اليابان	

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن  
الدوليين

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1639151 (A)



بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد  
الأفريقي (S/2016/780)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهتان من الأمين العام إلى  
رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2016/809)

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/966)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2016/780)

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2016/809)

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/966)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد القاسم واين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ وسعادة السيد تيبّي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد هايلى منكيربوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد خوا فالي دي ألميدا، رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2016/780، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وكذلك إلى الوثيقة S/2016/809، التي تتضمن رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/966، التي تتضمن رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد واين.

السيد واين (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وكيل الأمين العام إرفي لادسوس، أود أن أشكر الرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة التي تأتي في الوقت المناسب جدا. كما لا بد أن أنوه، بصفتي موظفا سابقا في مفوضية الاتحاد الأفريقي التي عملت فيها لأكثر من ٢٠ عاما، بأنه من دواعي الشرف والامتنان بشكل خاص أن أتمكن من تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن موضوع ذي أهمية حيوية ليس لأفريقيا فحسب، بل أيضا لمسألة نظام أمننا الجماعي. إنها مسألة ما فتئتُ أعمل من أجلها باجتهاد طوال حياتي الوظيفية ضمن الاتحاد الأفريقي، ومن الطبيعي أن ألتزم التزاما قويا بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لأنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يوجد بديل عن الشراكة الوثيقة بين هاتين المنظميتين. وفي سياق مهمامي الجديدة في الأمم المتحدة، أشعر بالامتنان لتمكني من الإسهام في تعزيز تلك الشراكة.

خلال فرقة العمل المشتركة التي تجتمع مرتين في السنة، ومن خلال الاجتماعات السنوية التي تعقد بين المكاتب التابعة لهما، حيث من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل في أديس أبابا خلال كانون الأول/ديسمبر. ويشمل ذلك أيضا عقد مؤتمرات شهرية على مستوى المدراء عن طريق الفيديو، وحصول تفاعلات يومية على مستوى العمل. وفي تحرك ابتكاري، سوف تستضيف الأمانة العامة هنا في المقر خبراء من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في زيارة تعارف تجري في وقت لاحق من هذا الشهر، بهدف تحسين المعرفة والفهم حيال عملياتها الداخلية.

ونقطة المنطقية الثانية هي الانتقال من الشراكة إلى بعدها العملي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التقدم الكبير المحرز في مجال الدعم العملي، مثلما أبرزه بالفعل تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2015/446). فلأكثر من ١٠ سنوات، أصبح التعاون القوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التخطيط لعمليات السلام ودعمها هو القاعدة. فهو يشمل الخبرات المتعلقة بآليات الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، والإدارة المشتركة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتوفير حزم الدعم اللوجستي الممولة عن طريق الانصبه المقررة للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولدى تقييم ١٣ عاما من تاريخ التعاون على المستوى العملي، فإن التقرير الصادر في أيلول/سبتمبر (S/2016/209) والمعنون "تقرير الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها

مرة أخرى، أشكركم السيد الوزير على مبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة التي تأتي في الوقت المناسب جدا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أبدأ بالكلام عن العديد من الحقائق. أولا، إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن ليس جديدا، بل نما ليصبح شراكة استراتيجية - شراكة أقوى تستند إلى قراءة ابتكارية وتطلعية للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وسوف تساهم المناقشة الجارية اليوم، بدون أي شك، في تلك الشراكة. ولقد خاطب السيد لادسوس مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7694) في أيار/مايو الماضي لقياس التقدم المحرز حيال تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في القارة. وجرت تلك المناقشة بالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لبدء المشاورات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

لقد أكد الأمين العام مرارا أن تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية أمر بالغ الأهمية على الإطلاق، ولا سيما في أفريقيا. وتقريره (S/2016/780) عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي سيقدمه الممثل الخاص هابلي منكيريوس بعد قليل، هو شهادة على الجهود المتبادلة التي بذلت على مرّ الأعوام من أجل بناء علاقة استراتيجية بين المنظمتين. والعلاقة القائمة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تتصف أيضا بالأهمية القصوى. وأقول إن كلا المجلسين باتا يجتمعان سنويا في نيويورك وأديس أبابا. وبينما لا يزال بالامكان التشجيع على زيادة المواءمة بين الجهود المبذولة، فثمة اجماع على أن هناك كثيرا من المجالات ذات الاهتمام المشترك التي يتعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يعملوا معا بشأنها.

كذلك تعمل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في سبيل تعزيز التعاون بينهما على المستوى الاستراتيجي - من

ونرى أن ذلك يعزز المناشدات التي أطلقها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عدة مرات في الماضي، التماسا للسبل الكفيلة بضمان التمويل المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام المأذون بها من قبل مجلس الأمن.

وقد أشاد الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2015/682)، بالتزام الاتحاد الأفريقي بالاعتماد على الذات بما في ذلك الالتزام بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام في المستقبل. ثم حث الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام عاجل للكيفية التي يمكن بها أن تستجيب الأمم المتحدة لهذه المبادرة. ورحب الأمين العام في ١٨ تموز/يوليه بالقرار التاريخي الذي اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في كيغالي، والذي يحدد خطوات ملموسة نحو الاعتماد على الذات، وبخاصة فيما يتعلق بالميزانية التي يرصدها الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

وتشكل مناقشة اليوم فرصة للدول الأعضاء للشروع في الاستجابة. وبقيامها بذلك، فإنها ستعزز دور الأمم المتحدة وتعزز الاستجابة الإقليمية.

ومن جانبنا، سنواصل في الأمانة العامة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاتساق في النهج بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ولهذا الغرض، سنعمل بالطبع على مكتبنا لدى الاتحاد الأفريقي الذي أود أن أشيد بدوره المحوري في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبعد أن عملت مع المكتب في أديس أبابا فيما يتصل بمسؤولياتي السابقة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوسعي أن أشهد على نوعية وقوة إسهام المكتب في العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأيا كانت الجهود

لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“ يوفر للدول الأعضاء التقييم الشامل الأول للآليات التي استُخدمت في الماضي وما زالت متاحة حاليا، فضلا عن ملاحظات ختامية أعم بشأن الدروس الرئيسية المستفادة. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن اثنتين من أصل الملاحظات الختامية الخمس الواردة في التقرير تتعلقان بضرورة أن تتأقلم الأمم المتحدة مع التعقيد المتزايد للتحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي، وبخاصة في أفريقيا، إمّا من خلال التدخلات الخاصة بها أو توطيد عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وأود أن أذكر العديد من الإحصاءات التي تبيّن أهمية أفريقيا بالنسبة إلى حفظ السلام، وأهمية حفظ السلام بالنسبة إلى أفريقيا. هناك ٩ بعثات من أصل ١٦ بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام تنتشر في أفريقيا. وهذه البعثات وحدها تتضمن ٨٣ في المائة من جميع الأفراد النظاميين الذين تنشرهم الأمم المتحدة، وتستهلك ٨٦ في المائة من الموارد المالية المعتمدة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت الدول الإفريقية تشكل ٢٠ بلدا من أصل الدول الثلاثين الأولى المساهمة بأفراد نظاميين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك ٥٠ في المائة تقريبا من جميع حفظة السلام النظاميين يأتون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ويقودني هذا إلى النقطة الثالثة. إن تعقيد النزاعات الراهنة في أفريقيا والاتجاهات الملاحظة يسلبان الضوء على الحاجة إلى زيادة تعزيز تعاون الأمم المتحدة التشغيلي مع عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ودعمها لتلك العمليات. وفي سياق قيامنا بذلك، يجب أن نتحلى بالواقعية وأن نركز على تحقيق نتائج، تدفعنا في ذلك، على النحو الواجب، ضرورة الاستجابة للاحتياجات في الميدان ومساعدة المجتمعات الممزقة والبلدان في طي صفحة العنف والتراع وتوطيد السلام حيثما تحقق.

أعطى الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

**السيد أنطونيو** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أن أثنى عليكم، السيد الوزير، على تخصيصكم وقتاً للقدوم إلى نيويورك لكي تترأس شخصياً هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشيد ببلدكم، السنغال، الذي تركز رئاسته بشكل خاص على مسألة التعاون الاستراتيجي بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة مع إيلاء اهتمام خاص للاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

أبرزت تقارير عديدة أن الهيكل الدولي الحالي للسلام والأمن يعاني من ضغوط كبيرة نظراً لتعقيد تحديات السلام والأمن التي يواجهها العالم اليوم. وتعقيد الأزمات الراهنة لن يسفر على الأرجح إلا عن زيادة الأعباء بصورة مطردة على عاتق هذا الهيكل. ولذلك، تكتسي إقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية قصوى لأمننا الجماعي.

إن القدرة التي أنبتها الاتحاد الأفريقي على العمل بوصفه من أوائل المستجيبين عنصراً حاسماً الأهمية في هيكل السلام والأمن الدولي الآخذ في التطور. ومنذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، أظهر الاتحاد والمنظمات دون الإقليمية ميزة نسبية واضحة في حالتين معينتين: أولاً في البعثات التي تقوم فيها الحاجة إلى تنفيذ عمليات هجومية وعدم تمكن الأمم المتحدة من نشر قوات في الوقت المناسب؛ وثانياً، حيثما لا يتمكن مجلس الأمن من حشد التوافق السياسي اللازم للشروع في اتخاذ إجراءات. وكان الاتحاد الأفريقي رائداً في نشر بعثات إلى بوروندي ودارفور والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

التي يمكن بذلها لتعزيز قدرات المفوضية ومواردها، فإنها بالطبع خطوات جديدة بالترحيب نحو شراكة أقوى بين المنظمتين.

قد يبدو أحياناً أنه من الأسر أن تعمل كل منظمة بمفردها نظراً للعقبات التي ربما تظهر. بمجرد النظر في اتخاذ خطوات ملموسة من أجل توثيق التعاون. وغالبا، ما يسود اتجاه لإبراز التحديات بدلا من الآليات المبتكرة للتعاون ولكن حري بنا تشجيع هذا الابتكار وحفزه لتجاوز هذه التحديات.

وأيا كانت التحديات في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهذه هي ملاحظتي الأخيرة، فليس هناك في الواقع بديل سوى تقوية الشراكة. وهناك الآن إدراك واضح لحقيقة أنه لا يمكن لمنظمة واحدة أن تنصدي على نحو فعال بمفردها لتحديات السلام والأمن الراهنة المتعددة الأوجه والمتزايدة التعقيد، كما أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن الخيار الوحيد أمامنا هو التغلب على هذه التحديات. وفي حين أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الاتحاد الأفريقي هو أحد أهم شركائنا في مواجهة التحديات المشتركة في أفريقيا. كما أنه أعرب عن استعداده للاضطلاع بدور في بناء هيكل السلام والأمن، وقد بذل جهوداً في هذا الصدد. ومن ثم، فإن الطريق إلى المستقبل هو طريق الابتكار والإبداع والواقعية.

أود مرة أخرى أن أتوجه بخالص الشكر للسنغال على عقد هذه الجلسة وأن أشكر أيضاً أعضاء المجلس على التزامهم المستمر بإقامة شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جهودنا المشتركة للتصدي للتحديات التي تواجهها في مجالي السلام والأمن في القارة الأفريقية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد واني على إحاطته

الإعلامية.

ولكن في حين أن الاتحاد الأفريقي لديه الولاية والخبرة والإرادة السياسية اللازمة للانتشار السريع من أجل تحقيق نتائج في هاتين الحالتين، فإنه غير قادر على الاستمرار في هذه البعثات على المدى المتوسط والطويل نظراً لأنه يفتقر إلى الإمكانيات الكافية. ولهذا السبب، التزم رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥ في الدورة الرابعة والعشرين العادية لمؤتمرهم بتمويل ٢٥ في المائة من تكلفة عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الاتحاد. وأعيد تأكيد هذا القرار في الدورة العادية الخامسة والعشرين للمؤتمر والذي توج بقرار المؤتمر المتعلق بالتمويل في تموز/يوليه من هذا العام في اجتماع قمة كيغالي.

وفي هذا الصدد، ما فتى الاتحاد الأفريقي يدعو إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي تعجز الأمم المتحدة نفسها عن الاضطلاع بها ولكنها تُعتبر عاملاً حاسماً في صون السلم والأمن الدوليين. ويرى الاتحاد الأفريقي أنه بقيامه بنشر هذه البعثات، فإنه يقوم بذلك نيابة عن مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وهناك اتفاق عام على أن ترتيبات التمويل الحالية لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي لا يُعول عليها ولا يمكن التنبؤ بها، لا سيما في سياق الوتيرة المتصاعدة للعمليات القتالية.

ولئن كان الشركاء قد أبدوا الكثير من المرونة والابتكار - وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي العميق لدعم شركائنا - فإن هناك، توافق في الآراء على أن ترتيبات التمويل الحالية تبقى غير مستدامة. والدليل على ذلك هو التجربة الراهنة، لأن الشركاء، إذ يواجهون

ولئن كان الشركاء قد أبدوا الكثير من المرونة والابتكار - وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي العميق لدعم شركائنا - فإن هناك، توافق في الآراء على أن ترتيبات التمويل الحالية تبقى غير مستدامة. والدليل على ذلك هو التجربة الراهنة، لأن الشركاء، إذ يواجهون

بالعملية قديماً. ونودُّ أن نذكر أيضاً بأن هذه مسألة مُدرجة على جدول أعمال الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٧، منطلقة أساساً عبر التجربة الصعبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي تَعَيَّن عليها أن تنتقل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نتيجة افتقار الاتحاد الأفريقي إلى الأموال لإدامة أمد البعثة.

لقد أظهرت التجربة بوضوح أن فقدان الدعم المالي لبعثات الاتحاد الأفريقي ترك أثراً مباشراً على مجمل نجاح تلك البعثات وبعثات الأمم المتحدة اللاحقة، لأنَّ الاتحاد الأفريقي مضطَّرُّ للانتقال إلى بعثات الأمم المتحدة قبل الأوان. ومن شأن قدر أكبر من القابلية للتنبُّؤ أن يُتيح للاتحاد الأفريقي أن يحقق استقرار الحالة قبل تسليم المسائل لبعثة تابعة للأمم المتحدة، ممَّا قد يكون فيه أفضل مصلحة للاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة والسلام والأمن عموماً.

إنَّ المنظومة الدولية تمرُّ بفترة من إعادة التقييم العميق، لأنَّ الثوابت القديمة باتت موضع تساؤل، وأخذت تنشأ خطوط تماس جديدة للتزاع، مرتبطة بتزايد مسائل التفاوت، الهجرة، تغير المناخ والحوكمة، بين أمور أخرى. ولا يمكن للأمم المتحدة منفردة أن تتصدى لتلك التحديات بشكل كاف؛ لذا، فإنَّ الشراكات مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لن تزداد إلاَّ أهمية. ولهذا، بات من الحيوي أن نعمل لضمان أن نضع معاً موضع التنفيذ الهيكل الملائم لمواكبة تلك التحديات الوازنة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هاييلي منكريوس.

**السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالتعبير، باسم الأمين العام، عن تقديري العميق للرئاسة

الاتحاد الأفريقي، والمأذونة من الأمم المتحدة، ليس عرضاً جديداً. إذ يجري تنفيذه فعلياً في حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولو على نحو مرتجل وحزني. وحقيقة إجرائنا هذه المناقشة بشأن تلك المسألة الدقيقة اليوم، تُثبت أن الحتمية الاستراتيجية والإرادة السياسية الجماعية موجودتان، للابتعاد عن ترتيبات التمويل المرتجلة لشراكة قائمة على قدر أكبر من القابلية للتنبُّؤ، المساواة المتبادلة والسلطات والكفاءات والقدرات لكلتا المنظمتين. والاقترحات التفصيلية في تقرير الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام، الذي يُعرَّف بـ تقرير كاببروكا، تشكل أساساً متيناً لتطور الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وهذا تطور ضروري لن يؤدي سوى إلى تعزيز الفعالية الإجمالية لهيكل سلامنا وأمننا الدوليين. وإننا نقدر ونُدرِك فعلاً حقيقة وجود تفاصيل كثيرة لاستخلاصها في الأشهر المقبلة، وكلنا ثقة بأنَّ مؤسستينا تستطيعان أن تُنشئا سريعاً عملية مشتركة، لإعداد طرائق تنفيذ أكثر تفصيلاً، للمضي بنا نحو حلٍّ إداري موضوعي، متعلق بالتمويل القابل للتنبُّؤ لعمليات دعم السلام، بقيادة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٧. وسيتمَّ علينا التفكير العميق في طبيعة البعثات، التي يمكن أن تستفيد من ذلك النوع من الدعم من الأمم المتحدة. ومن الواضح أنَّ شراكات أوسع نطاقاً ستبقى مطلوبة لدعم الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال المعقد، لكنَّ شراكة الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة ستظل ركناً أساسياً.

وأود أن أختتم بتشجيع جميع أعضاء المجلس على دعم اعتماد مشروع القرار قيد النظر (S/2016/977)، الذي يُعرب، بين أمور أخرى، عن استعداد مجلس الأمن للنظر في كيفية تجسيد شراكة كهذه، ويحدد المهام التي ستستكملها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي للمضي



وينبغي التذكير أيضاً بأن مجلس الأمن والجمعية العامة قد طالبا تكراراً بمشاركة أقوى بين الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في منع النزاعات، وإدارتها وحلها في أفريقيا.

وفي الواقع، فإن مبدأ الشراكة مع المنظمات الإقليمية منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كما تشجع المادة ٣ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على التعاون الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لميثاق الأمم المتحدة.

وكما يعلم المجلس جيداً، فإن الصراعات التي نواجهها في أفريقيا اليوم نمت في الحجم والتعقيد، مما يشكل تهديداً أكبر للسلام والأمن الدوليين. وتتسبب هذه الصراعات بخسائر مفرطة في الأرواح وتدمير واسع النطاق للموارد، وأوضاع إنسانية بائسة ومعاناة بشرية لا يمكن تصورها. لقد شهدنا تآكل الحقوق السياسية والمدنية، وفي الوقت نفسه تراجعت الاقتصادات ومكاسب التنمية الاجتماعية.

ويمثل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة، والتهديدات الأخرى للأمن البحري، فضلاً عن التهديدات التي تسببها مؤسسات الحوكمة الضعيفة أو غير الفعالة، والمنازعات الانتخابية والاستبعاد السياسي والاقتصادي، هي بعض التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية. كما يأن لفقر البطالة والضغط الديموغرافي وتغير المناخ تؤثر بصورة متزايدة على السلم والأمن الدوليين.

والتعامل مع هذه التهديدات المعقدة ليست بالعمل السهل. ولئن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام والأمن الدوليين واستثمر كثيراً في التصدي لهذه التهديدات في أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية يواصلون بذل كل جهد ممكن للقيام بالشيء نفسه في القارة، فمن الواضح أنه لا الأمم المتحدة، ولا الاتحاد الأفريقي ولا الجماعات الاقتصادية الإقليمية يمكنه أن يتصدى لتلك

السنغالية لمجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين"، بما يشمل الاتحاد الأفريقي. إن حضور معالي السيد مانكيور ندياي، وزير خارجية السنغال، في هذه المناقشة، دليل على الأهمية التي يعلقها بلدكم، سيدي، ومجلس الأمن على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي أيلول/سبتمبر، أصدر الأمين العام تقريره الأول عن "تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي" (S/2016/780). وفي هذا التقرير، يقول الأمين العام:

"تبيين الحاجة الماسة إلى انتهاج سبل جديدة وأقوى من ذي قبل لمواجهة التحديات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، من شأنه أن يمكننا من الاستجابة مبكراً وبشكل سريع ومتسق وحاسم بغية منع نشوب النزاعات وإدارتها" (S/2016/780، الفقرة ٥٨).

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إحاطة إعلامية بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حول مسائل السلام والأمن في أفريقيا، الذي دُعيتُ إلى مخاطبته بالنيابة عن الأمين العام، والذي أصدر لاحقاً بلاغاً رحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وأشاد بالتقدم البارز الذي أحرز في شراكة الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية. وللزيد من تعزيزها، طلب المجلس شراكة أكثر منهجية وقابلية للتنبؤ واستراتيجية بين المنطمتين.

الأفريقي باعتبارها المستجيب الأول في حالات الأزمات مثل تلك الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

إن استعراض الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حتى الآن، التي تتسم بتوسيع سلسلة من الحوارات التعاونية المخصصة، يبيّن بوضوح أن الوقت قد حان لأن تتحرك المنظمات نحو شراكة أكثر تنظيماً ومنهجية ويمكن التنبؤ بها - باختصار، شراكة استراتيجية. ولا ينبغي أن نضطر إلى إعادة اختراع العجلة في كل مرة نواجه صراع جديد في القارة. إن شراكة منظمة ومنهجية ويمكن التنبؤ بها تعني أن الآليات قائمة وتعمل في كلتا المنطقتين لضمان مشاركة مبكرة ومستمرة، من الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة وعمليات دعم السلام إلى إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وبدلاً من أن تنخرط المنظمات في سلسلة من الحوارات المخصصة، فإنهما بحاجة إلى اعتماد عمليات منهجية ويمكن التنبؤ بها للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في القارة، على أساس المبادئ المشتركة وتقاسم الأعباء التي تأخذ في الاعتبار المزايا النسبية.

ولا بد لي من التشديد على قيمة قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء تقييم وتحليل مشتركين لحالات الصراع الحالية والناشئة، ووضع استراتيجيات متسقة لمنع نشوب الصراعات أو أي شكل آخر من أشكال إدارة النزاعات أو حلها وتزويد المجلسين بالحقائق والتفسيرات والاقتراحات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يقرر المجلسان بشأن النهج المشتركة التي تعزز المشاركة التعاونية.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن سيعالج دائماً كل صراع على أساس كل حالة على حدة، هناك المزيد الذي بوسع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن تفعله لتحقيق مستوى من القدرة على التنبؤ والاستدامة في

التحديات بالتصرف بشكل منفصل. إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمعات المحلية ضرورة مطلقة.

لقد أسفرت زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة الصراعات طوال العقد الماضي، عن مجموعة كبيرة من الممارسات، ولا سيما في مجال عمليات السلام والوساطة. ويسرني أن أشير إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تحرزان تقدماً جيداً في تعزيز التعاون والتآزر بين المنطقتين.

ولدينا تدخلات أفضل تنسيقاً، على سبيل المثال في السودان وجنوب السودان، حيث إن الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، قد أدار باقتدار جهود الوساطة بدعم من المبعوث الخاص للأمم المتحدة والعديد من الشركاء الآخرين. وثمة مثال آخر هو بوروندي، حيث كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يدعم الجهود التي يبذلها الميسر التابع لجماعة شرق أفريقيا، الرئيس السابق لتزانيا، بنجامين مكابا.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا تفاعل يومي على مستوى العمل، واجتماعات أسبوعية وشهرية على مختلف المستويات، بما في ذلك عن طريق وصلة للتداول بالفيديو تربط بين المقرين، وفرقة العمل المشتركة لكبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، مرتين في السنة.

وفي عمليات دعم السلام، تواصل الأمم المتحدة دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية إلى إدارة وتفعيل عمليات السلام التي تقودها أفريقيا بتكليف من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبأذن بها مجلس الأمن للأمم المتحدة. وهي تتراوح بين مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مبادرة فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، ومشاركة فرقة العمل الإقليمية ضد جيش الرب للمقاومة. ويشمل التعاون أيضاً دعم الاتحاد

الاستراتيجية المقترحة. ولا يزال التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به يشكل تحدياً رئيسياً للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في المجالات الثلاثة التي يركز عليها صندوق السلام، وهي منع نشوب الصراعات، وبناء القدرات وعمليات السلام. ومن شأن اعتماد الشراكة الاستراتيجية وتنفيذ مقترحات الاتحاد الأفريقي في هذا السياق أن تمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من التحاور بفعالية أكبر واستخدام مزايا النسبية بغية معالجة النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا.

ومن المهم أن تتوخى أيضاً المقترحات المتعلقة بتمويل الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام، آلية لإدارة صندوق السلام لضمان مساءلة ونظم إدارة قوية اللذين يعتبران ضروريين من أجل بناء الثقة لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء.

وقرر وزراء مالية الاتحاد الأفريقي بشأن مرحلة لتنفيذ تلك الاقتراحات خلال عام ٢٠١٧. ومع أنه لا يزال يجري تحديد التفاصيل الكاملة، فإننا نعتقد أننا ينبغي أن نشيد بجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على التزامهم السياسي، وأن نكون على استعداد لتقديم الدعم التقني، عند الاقتضاء وحسب الطلب.

ويعد مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي القناة التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الشؤون المتعلقة بصون السلام والأمن. ويتوجيه من الأمين العام وبالتعاون مع إدارات الأمم المتحدة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي التفاعل الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل بناء التفاهم وتعزيز الاتصالات بين المنظمين. وكما ذكر سابقاً، فإن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي سيواصل أيضاً إجراء تمارين مشتركة لاستكشاف الآفاق

إدارة عمليات حفظ السلام بهذه الطريقة. إن وضع إطار مشترك للشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي هي قائمة بالفعل في شكل مشروع، يمكن أن يضيف الطابع المؤسسي ويزيد من تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمين.

وبالطبع، يؤدي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دوراً محورياً في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات القليلة الماضية في تعزيز التعاون بين المجلسين. وأتاح الاجتماع الاستشاري العاشر بين المجلسين، الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو، الفرصة للتبادل البناء والصريح للآراء.

كما كان الاجتماع المشترك للمجلسين المعقود مؤخراً لمناقشة جنوب السودان، الذي عقد بأديس أبابا في أيلول/سبتمبر، مؤشراً على التقدم الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية. ويؤدي الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن دوراً هاماً في تعزيز وتيسير العلاقات بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه إذا أريد للمنظمتين اعتماد شراكة منظمة ويمكن التنبؤ بها، فإن ذلك سيسر ويعزز بشكل كبير هذه المشاركة.

وينبغي لقرارات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ف المعقود بكينغالي في تموز/يوليه بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام، أن توفر لأفريقيا الوسائل لتمويل حصة أكبر من مبادرات منع نشوب النزاعات والوساطة، فضلاً عن عمليات دعم السلام. وأؤمن إيماناً قوياً بأن تنفيذ هذه المقترحات سيعزز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لأن اتحاداً أفريقيا أقوى سيكون شريكاً أكثر فعالية للأمم المتحدة.

ولذلك يجب الترحيب بقرارات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦ بشأن التمويل، والاستجابة لها في سياق الشراكة

وجه التحديد إدارة السلام والأمن وإدارة الشؤون السياسية، على دعمهما القوي والثابت لتوطيد جهودنا للتعاون العملي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كابيروكا.

**السيد كابيروكا** (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أكون هنا للاشتراك في هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر رئاسة السنغال للمجلس ومعالى السيد مانكيور ندياي، وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج، على قيادته. وأشكر أعضاء المجلس على دعوتي إلى تقديم إسهام مع التركيز بشكل خاص على هيكل الاتحاد الأفريقي الناشئ لتمويل صون السلام والأمن الدوليين.

إن إحلال السلام والاستقرار الشرط المسبق لتحقيق التنمية الاجتماعية - والاقتصادية في قارة بدأت مرحلة مفصلية وأظهرت دينامية جديدة بعد سنوات من التدهور الاقتصادي. وأشار عدة متكلمين بالفعل إلى عدد من التقارير الرفيعة المستوى التي أثبتت ثلاثة حقائق هامة للغاية. أولاً، إن الأزمات التي يواجهها العالم حالياً غالباً ما تكون معقدة بحيث أنه لا يمكن لأية منظمة بمفردها أن تقدم الاستجابة اللازمة. ثانياً، تسهم المنظمات الإقليمية بإضافة ميزة نسبية. ثالثاً، تقوم حاجة إلى إنشاء آليات للتمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة، بدلا من الآليات الطوعية والمخصصة. إن التمويل الجيد لهيكل السلام والأمن الأفريقي ليس مجرد أولوية أفريقية، بل هو ضرورة استراتيجية عالمية.

وحيثما برز الاتحاد الأفريقي إلى حيز الوجود كان عازما على التصدي للأسباب الجذرية للتراعات، وأنشأ هيكل للسلام والأمن من أجل تحقيق تلك الغاية. واعتمد أيضا رؤية لإسكات صوت المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وحتى قبل ذلك بوقت طويل، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية، وهي سلف الاتحاد الأفريقي، آلية لتمويل أنشطتها للسلام،

وتطوير التحليل المشترك والإنذار المبكر مع الاتحاد الأفريقي، بهدف بناء التفاهم المشترك والعمل بشأن منع نشوب التراعات والوساطة وحفظ السلام. كما سيواصل مكتب الأمم المتحدة دعم تعزيز مؤسسات مفوضية الاتحاد الأفريقي، عند الاقتضاء، بغية جعل الشراكة أكثر فعالية ومساعدة الاتحاد الأفريقي في إنجاز ولاياته لتحقيق الهدف المشترك.

ويتطلب تعزيز الشراكة تكثيف المشاركة اليومية بهدف تبادل الآراء والتحليلات والسعي للفهم المشترك للمسائل ووضع اقتراحات للعمل المشترك أو المنسق لمعالجة هذه المسائل. وهو ينطوي على التواصل مع كامل منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل كفالة استفادة كلتا المنظمتين من جميع الإسهامات ذات الصلة، بقدر الإمكان، وضمان الاتساق. ونتطلع إلى الدعم المستمر من مجلس الأمن لضمان تزويد مكتب الأمم المتحدة بالموارد الكافية لكي يتسنى له الاضطلاع بولايته بفعالية. وأكد الأمين العام في تقريره عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أنه يعتزم

”إجراء تقييم ... للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تقييم هيكل المكتب وقدرته من حيث الموارد على تلبية المتطلبات المتزايدة للشراكة.“ (S/2016/780، الفقرة ٥٧)

وندعو المجلس إلى دعم خطته.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وعلى دعوتنا للإدلاء بهذا البيان. ومن خلالكم، سيدي، نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على التزامهم المستمر بتحقيق السلام والأمن في أفريقيا وعلى دعمهم لمسئلتنا المشتركة. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى

أكبر وتقليص الاعتماد على المصادر الخارجية المخصصة والطوعية التي لا يمكن التنبؤ بها، فإنهم أيضا توخوا أن يكون الصندوق وسيلة لتعزيز المجتمع الدولي وترويده بأداة أكثر فعالية من أجل إقامة الشراكات.

وفي جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في كيغالي في تموز/يوليه، تداولت قيادة الاتحاد بشأن تنشيط صندوق السلام واتخذت عددا من القرارات الرئيسية. وتم التوصل إلى الاستنتاجات بتوافق الآراء وسعت إلى تجسيد مبادئ الاعتماد على الذات، والتضامن، والقدرة على السداد وتقاسم الأعباء بشكل منصف وزيادة الامتثال وإمكانية التنبؤ.

وسيركز الصندوق على أربع أولويات رئيسية: أولا، سيركز على الدبلوماسية الوقائية، إذ بينت التجربة أن ذلك إلى حد بعيد أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة للحفاظ على السلام، وفي حالة الاتحاد الأفريقي سيكون والي ٣٥ مليون دولار في السنة، وهو إنفاق متواضع ولكنه فعال للغاية؛ ثانيا، التركيز على بناء القدرات المؤسسية لمعالجة الثغرات المؤسسية في تنفيذ الصندوق، وهو ما يقدر بمبلغ ٣٠ مليون دولار في السنة؛ ثالثا، التركيز على عمليات دعم السلام، حينما يصبح ذلك ضروريا ومناسبا وعلى النحو الذي توافق عليه أجهزة الاتحاد الأفريقي المختصة؛ ورابعا، التركيز على مرفق الاحتياطي المخصص للأزمات بغية تمكين الاتحاد الأفريقي من الاستجابة في الوقت المناسب للانفلاق السريع للأزمات.

وأود أن أؤكد على أنه بشأن الأولوية الثالثة - عمليات دعم السلام - وتلك الأولوية وحدها، يسعى الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم والتعاون من الأمم المتحدة عن طريق الأنصبة المقررة للعمليات التي يأذن بها مجلس الأمن، ولكن يقودها الاتحاد الأفريقي. ونظر في عدد من السيناريوهات فيما يتعلق بما يحققه الالتزام المالي، بالنظر للطابع المتقلب تلك الأنشطة.

بالأساس في شكل الدبلوماسية الوقائية التمهيدية، وفي بعض الأحيان، إيفاد بضع بعثات لتحقيق الاستقرار ريثما تنضج الاستجابة العالمية.

وكانت تلك هي الفكرة وراء إنشاء صندوق السلام قبل أكثر من ٢٠ عاما في عام ١٩٩٣. وكان ذلك وقت أن بدأت أفريقيا تجابه أزمات كبرى، لم يكن المجتمع العالمي دائما في وضع يمكنه من الاستجابة لها في الوقت المناسب. ومع ذلك، وبالرغم من حسن النية، أدت الأزمات الاقتصادية العميقة في ذلك الوقت وانتشار الأزمات في السنوات اللاحقة إلى حالة لم يرق فيها صندوق السلام إلى مستوى تحقيق أهدافه. واستنفدت الاحتياجات الموارد المحدودة للصندوق بسرعة، مما أعاق قدرة المنظمة على إدارة الأولويات القارية لصون السلام والأمن.

ومن المناسب هنا إبراز وتقدير الدعم المقدم من المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، فضلا عن الطرق المبتكرة التي يتم بها ذلك، بما في ذلك من خلال الصناديق الاستثمارية التي تديرها الأمم المتحدة. وكانت هناك في بعض الأحيان مشاعر استياء على كلا الجانبين واستخلصت دروس مستفادة سيسترد بها المستقبل بدون شك.

وفي أوائل هذا العام، عينت قيادة الاتحاد الأفريقي مبعوثا خاصا مكلفا بولاية تقديم أفكار واقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي تنشيط صندوق السلام. وبصفتي ذلك المبعوث، طلب إلي أن أقدم أفكارا عن الكيفية التي يمكن بها تمويل المرفق وهيكلته وإدراته من أجل التصدي للتحديات الحالية بطريقة يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر من شأنها تجنب الاعتماد المفرط على قنوات تمويل متعددة لا يمكن التنبؤ بها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه، مع أن أعضاء الاتحاد الأفريقي كانوا يسعون للاضطلاع بتلك المبادرة بروح ملكية

بين المنظمتين، آمل أن يتفق الأعضاء على أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والذي تم تنشيطه يوفر إطاراً أكثر تماسكاً ووسيلة أكثر وضوحاً، يمكن من خلالها لقرار أفريقيا وأصدقائها في المجتمع الدولي العمل معاً من أجل النهوض بقضية السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد كاييروكا على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج.

نجتمع مرة أخرى لاستعراض التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونظل مقتنعين بأهمية الشراكة الاستراتيجية التي تشمل جهودنا المشتركة الرامية إلى صون السلام والأمن في أفريقيا. واستناداً إلى ذلك الإيمان، ارتأى رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد ماكي سال، ضرورة أن تكون مسألة تعزيز الشراكة بنداً ذا أولوية على جدول أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة السنغال للمجلس في هذا الشهر.

ولذلك، تتيح لنا مناقشة اليوم الفرصة للتفكير في أفضل السبل لاستخدام ذلك التعاون بغية التصدي للتحديات الراهنة. ويقودني ذلك إلى توجيه الشكر للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام القاسم وين، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة تيتي أنطونيو، والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي هابلي منكيوريوس، وكذلك الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام، السيد دونالد كاييروكا، على إحاطتهم الإعلامية الهامة للغاية والتي أبرزت بقوة التحديات المرتبطة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أيضاً أن أرحب بالالتزام المتواصل للولايات المتحدة وفرنسا بمساعدة الدول الأفريقية فيما يخص السعي إلى إيجاد حلول للتحديات الأمنية التي تواجه القارة.

ويجري إطلاع الأجهزة الإدارية المختصة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تلك السيناريوهات. وأعضاء الاتحاد الأفريقي يعون تماماً أن دخول الصندوق طور التشغيل الكامل مهمة معقدة على المستويات التقنية والإدارية والسياسية. ومع ذلك، يجري القيام بتلك المهمة. وثمة آلية للتنفيذ بقيادة ١٠ وزراء مالية. وقد اتفقنا على تنفيذها تدريجياً من خلال جعل عام ٢٠١٧ عاماً انتقالياً، وذلك للسماح للبلدان بالمرور عبر الآليات القانونية والمالية والمؤسسية وكفالة الامتثال للمتطلبات الوطنية والالتزامات الدولية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، يقدر كلا الجانبين أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي للمنظمتين القيام به لتحسين سبل تنفيذ هذا التعاون، بما في ذلك النظر في عدد من السيناريوهات من أجل، أولاً، تحديد ما تنطوي عليه مساهمة أفريقيا بنسبة ٢٥ في المائة، وثانياً، تحديد الظروف التي سيتم فيها طلب مساهمات الأمم المتحدة ونسبتها ٧٥ في المائة. ويعني كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تماماً ما يعنيه ذلك من منظور الجوانب الإدارية والائتمانية وتلك المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك الامتثال الكامل لقواعد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلاً عن الالتزامات الدولية.

ويتيح الاستعراض المشترك الذي أجرته المنظمتان مؤخرًا المزيد من الدروس للتدبر. وثمة حاجة إلى المزيد من الابتكار والتعلم المتبادل. بيد أن البلدان الأفريقية مصممة على الإمساك بزمم صون السلام والاستقرار في القارة. إن العالم يواجه اليوم تهديدات لا يمكن حصرها على منطقة جغرافية معينة، ومن المهم للغاية مشاركة الجميع. ويوفر صندوق السلام الأفريقي آلية قوية وإدارة موحدة وتسلسلاً إدارياً للتعامل مع العديد من القنوات التي تعقد عملية المساءلة والأطر التي تؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات وتقلل من الفعالية بالنسبة للجميع. وبينما ينظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعزيز الشراكة

ويشير التحليل إلى أنه منذ إنشاء مجلس السلم والأمن في عام ٢٠٠٤، يعمل المجلس وكذلك آليات منظومة السلم والأمن الأفريقية بصورة نشطة في مختلف الأزمات، ولا سيما في بوروندي وكوت ديفوار وجزر القمر ودارفور والصومال. بيد أن تلك الإجراءات كثيرا ما تكون محدودة بفعل العديد من القيود، ولا سيما مسألة التمويل الحاسمة. ويتحمل الاتحاد الأفريقي حاليا المزيد من المسؤولية عن السلام والأمن في القارة، ومن المثير للقلق أن نلاحظ أن عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، يعوق إمكانات هذه المؤسسة.

وفيما يخص تلك المسألة، أقر الأمين العام عن حق، في الوثيقة S/2015/682 المعنونة "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام"، بأن المسؤوليات المتزايدة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن الآليات الإقليمية، في مجالي السلام والأمن تشكل أعباء بشرية ومالية كبيرة على البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، فإن بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو دالة نسبيا على الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وأشكر الاتحاد الأوروبي على مساهمته القيمة جدا في أنشطة في تلك البعثة.

وتشير القيود التي ذكرتها للتو إلى ضرورة تحديد قنوات وسبل لتقاسم العبء. وبعبارة أخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم بشكل أفضل الجهود الجديرة بالثناء للاتحاد الأفريقي في معالجة المسألة الحاسمة المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، وكذلك في ضمان تشغيل منظومته للسلم والأمن. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترى السنغال ضرورة استثمار الأمم المتحدة واضطلاعها بدور أكثر نشاطا في ضمان نجاح أنشطة الاتحاد الأفريقي بوصفه شريكا استراتيجيا للمساعدة في إيجاد حلول عاجلة في كثير من الأحيان للشواغل المشتركة. ويتطلب

لقد كانت ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، إحدى التوصيات المشتركة التي خرجت بها مختلف الاستعراضات الرامية إلى زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصف الاتحاد الأفريقي شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن، فقد أظهر تصميمه وقدرته على العمل كأحد المستجيبين الأوائل في الأزمات الأفريقية. وفي الواقع، أظهر الاتحاد الأفريقي استعداداه وقدرته على تنفيذ استجابات أولية للتصدي للأزمات المنتشرة في القارة الأفريقية.

وهذا يعني أن الاتحاد الأفريقي قد أضحي طرفا فاعلا رئيسيا في مجال الأمن الجماعي، وهو يسعى علاوة على ذلك إلى إنشاء هيكل للأمن الجماعي وتعزيز الأمن بواسطة منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تمثل أداة شاملة تسعى بوجه خاص إلى منع نشوب الصراعات في القارة ومكافحتها وإدارتها. ويشكل إنشاء منظومة السلم والأمن تعبيرا رمزيا عن رغبة الاتحاد الأفريقي الحقيقية في معالجة مسألتي السلام والأمن في القارة. وتلك النية واضحة رغم عدد ونطاق الصعوبات التي ينبغي التغلب عليها، وهي تتجلى في اعتماد خريطة طريق الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تهدف في جملة أمور إلى منع وإزالة العقبات التي تعرقل التشغيل الكامل للمنظومة.

وتمثل عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي استجابات محلية للتحديات العالمية. وبالتالي، سيؤدي تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتأكيد إلى مساعدة الاتحاد في الحصول على الوسائل المناسبة لاتخاذ إجراءات فعالة تصب في المصلحة الفضلى للجميع. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الشراكة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي ضروري لتحقيق قدر أكبر من التآزر والاتساق في ضوء التحديات الأمنية المتغيرة التي تواجه القارة الأفريقية.

النتيئة به لتغطية تكاليف دعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

**السيد غاسبار مارتينس** (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): يسرني جدا حضور وزير خارجية السنغال هنا لترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن من أجل توجيه مناقشاتنا بشأن مسألة ذات أهمية خاصة للمجلس، وبطبيعة الحال، لأفريقيا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أبدأ بالثناء على السنغال والرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة حول تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ألا وهم، السيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والسيد هايلي منكيربوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي؛ والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام. لقد أثرت تعليقاتهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم كثيرا مناقشتنا في هذا الصباح بشأن موضوع عزيز جدا على القارة الأفريقية والمجتمع العالمي بأسره، نظرا لما يواجهه العالم من تهديدات للسلام والأمن.

تستدعي التحديات المعاصرة والمتغيرة التي تطرحها النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية والتطرف والإرهاب وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية استجابة أكثر تنسيقا وإجراءات تكميلية من قبل جميع أصحاب المصلحة لمعالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي ذلك الصدد، يؤدي التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، القائم على رؤية وأهداف مشتركة

ذلك، في جملة أمور، زيادة الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والتي أقرها مجلس الأمن، وكذلك من خلال تقديم مزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به. واتباع نهج من هذا القبيل أمر ملائم بشكل خاص، حيث أن الاتحاد الأفريقي قطع التزاما ثابتا بالسير في هذا الاتجاه وحقق إنجازا هاما في حل مسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به من خلال الالتزام بتقديم ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات السلام التابعة له. وأشار الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بالصندوق للتو إلى أنه جرى اعتماد تلك التوصيات خلال المؤتمر السابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كيغالي في شهر تموز/يوليه.

وآمل أن يوفر مشروع القرار S/2016/977، المنتظر اعتماده في ختام هذه المناقشة، أساسا متينا لتسوية المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في تمويل عمليات حفظ السلام في بلدان الاتحاد الأفريقي بشكل نهائي. ومما يتلج صدورنا أيضا أن مشروع القرار يرحب على نحو صائب بجهود الاتحاد الأفريقي لرفع نسبة مساهمته في تكاليف عمليات حفظ السلام إلى ٢٥ في المائة. ومن ثم، فإنه يبعث برسالة دعم سياسي قوي من مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي، تعبر عن استعداده لمرافقته في ذلك الاتجاه. وهو يفتح آفاقا حقيقية للتفكير العميق بشأن أفضل السبل لكفالة تمويل دائم ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي.

وختاما، يرحب وفد بلدي بإصدار تقرير الأمين العام، في الوثيقة S/2016/809، عن الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للآليات القائمة لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام المأذون بها من مجلس الأمن. وتشدد استنتاجات التقرير على أهمية الوصول إلى الأنصبة المقررة كوسيلة لتوفير تمويل مستدام وموثوق ويمكن



٢٠٦٣ التي تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية ورؤية عام ٢٠٢٠، والتي توفران معا إطار الاتحاد الأفريقي لوضع حد لجميع النزاعات في القارة بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد أكد الاتحاد الأفريقي، في إعلانه بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ضرورة إبداء الدول الأفريقية التزاماً أقوى ببذل جهود لمعالجة النزاعات في القارة ولاستعراض سياساتها المتعلقة بالسلام والأمن. وأعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن التزام واضح بالانخراط في بعثات حفظ سلام ذات ولايات قوية، تهدف إلى ردع العنف، وعند الاقتضاء، إنفاذ السلام. ولا يمكن تحقيق هذا المسعى إلا بالتنسيق الوثيق والتكامل مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالنظر إلى مسؤولية المجلس الرئيسية المتمثلة عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد اعتمدنا في عام ٢٠١٥ خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، وهي مخطط استراتيجي يركز بصفة خاصة على التنفيذ الفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة المشاركين في منظومة السلم والأمن، بما في ذلك الشركاء والجهات الفاعلة الخارجية. وتهدف خريطة الطريق إلى تغطية المراحل المختلفة لدورة النزاع من خلال خمس أولويات استراتيجية: منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاع وبناء السلام ومساءلة الأمن الاستراتيجية والتنسيق والشراكة. ويبقى السؤال المركزي: كيف يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يدعم التنفيذ الناجح لتلك الأولويات؟

وقد أقرت الأمم المتحدة استعراضاً لعمليات حفظ السلام.

وقدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام تقريراً شاملاً (انظر S/2015/446)، تشارور بشأنه مع

وعلى المزايا النسبية، دوراً حاسماً في معالجة النزاعات العديدة في القارة الأفريقية.

لقد عاد المجلس لتوّه من زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تمكن أعضاء المجلس من أن يلاحظوا بأنفسهم التحديات التي نواجهها، وأعتقد أن المناقشة التي نجريها في هذا الصباح ستوفر رؤية قيمة بشأن ما يجب علينا القيام به. ووفر إعلان أديس أبابا لعام ٢٠٠٦، الذي أنشأ البرنامج العشري للاتحاد الأفريقي لبناء القدرات، الأساس للتعاون بين المنظمين ولإنشاء إطار مؤسسي والذي يشمل، في جملة ما يشمل، مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة وفريق تنسيق الدول الأفريقية التي تشغل مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والإطار المشترك بين الأمم المتحدة وإدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي وفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن. وقد اتخذ المجلس قرارات هامة، ولا سيما القرارين ٢٠٢٣ (٢٠١١) و ٢٠٦٧ (٢٠١٢) اللذين يسعيان إلى تعزيز العلاقات بين المنظمين وبناء شراكة أكثر فعالية. وتلك تطورات إيجابية، يتعين علينا الآن صقلها بتحسين الآليات القائمة. وتتيح مناقشة اليوم فرصة فريدة لتعزيز مسؤوليتنا المشتركة عن جعل تعاوننا أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، وإذ يضع مؤتمر الاتحاد الأفريقي في اعتباره الحاجة إلى مواصلة تطوير العلاقات من مستوى مبني على التعاون إلى مستوى قائم على شراكة استراتيجية، فقد اتخذ في تموز/يوليه ٢٠١٥ قراراً بإنشاء إطار الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٨ لتجديد الشراكة بشأن جدول الأعمال الأفريقي للتكامل والتنمية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتمثلة في الملكية والقيادة الأفريقيتين، وذلك من بين أحكام أخرى. وينبغي جدول الأعمال على قرارات استراتيجية وهامة تتعلق بالسياسات، اتخذها الاتحاد الأفريقي، وتتمثل في خطة عام

لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الحاضر معنا هنا صباح اليوم، اقتراحاً جديراً بالثناء دعونا المجلس للنظر فيه.

ونكرر دعمنا لمشروع القرار (S/2016/977) الذي سيعتمد في وقت لاحق. ونتطلع إلى خيارات لتفعيل الالتزامات من جانب الاتحاد الأفريقي وإلى نتائج مناقشة اليوم بشأن المسألة وإجراءات المتابعة من قبل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، ولاحقاً في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير في أديس أبابا.

**السيد سواريز مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الوفد السنغالي على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر السادة وين وأنطونيو ومنكريوس وكابيروكا على إحاطتهم الإعلامية.

إذ نضع في اعتبارنا أن مجلس الأمن يواصل تركيز جل اهتمامه على الاستجابة للمسائل التي تهدد السلم والأمن في القارة الأفريقية، من الواضح أن ثمة حاجة إلى تعزيز وتقوية الروابط العملية والاستراتيجية بين المحفلين المتعددي الأطراف، أي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حتى يمكن للشراكة بينهما أن تزدهر وتؤدي ثمارها على أساس من الاحترام المتبادل.

وبلدي يقر بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في التسوية السلمية للتزاعات في أفريقيا في إطار خطة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي وخارطة الطريق لهيكل السلام والأمن الأفريقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وفي ظل هذه الخلفية، من الضروري أن يعهد مجلس الأمن بدور أكبر للاتحاد الأفريقي في الإجراءات المتعلقة بالقارة الأفريقية. وللأسف، فقد لاحظنا بقلق أن ثمة توجهاً داخل المجلس لإنفاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عوضاً عن إعطاء الأولوية للفصلين السادس والثامن.

الاتحاد الأفريقي على نطاق واسع، وأعطيت للاتحاد الأفريقي الفرصة لصياغة موقفه الموحد الذي ينصب على الأولويات، بما في ذلك إدارة الأزمات من خلال المؤسسات الإقليمية والإقرار بأسبقية مجلس الأمن في إجازة إجراءات الإنفاذ، وضرورة إجراء مشاورات دائمة وتبادل المعلومات المتعلقة بالأزمات والتزاعات الجارية، والحاجة إلى تحسين التنسيق وتعزيز أوجه التكامل.

وفي سياق البحث عن حلول أفريقية للتزاعات التي تؤثر على القارة، في ضوء التهديدات التي لم يسبق لها مثيل التي تواجهها بعض البلدان الأفريقية والتأخير في تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية، في البداية بسبب الأحداث العالمية في عام ٢٠٠٨، شرعت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مناقشة إنشاء القدرة الأفريقية على التصدي فوراً للأزمات، لكي تتوفر للقارة الأفريقية سبل تكفل ملكيتها في معالجة حالات النزاع في القارة، وقدرات الاستجابة فوراً للأزمات.

وفي إطار وضع اللمسات الأخيرة لتلك القرارات التنفيذية الاستراتيجية القائمة على أساس الخبرات التي اكتسبها الاتحاد الأفريقي، غدت بعض القواسم المشتركة واضحة: أولاً، الالتزام المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتعزيز شراكتها الاستراتيجية بشأن القضايا المتعلقة بالسلم والأمن؛ ثانياً، ضرورة استكشاف خيارات لضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به والموثوق والمستدام لعمليات دعم السلام في القارة. وأنغولا تشيد بتقرير صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، المعنون "تأمين تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام من أجل السلام في أفريقيا".

وخلال المسيرة الطويلة صوب هئية استجابات أكثر ملائمة للتهديدات غير المسبوقة للسلم والأمن في العالم، وخاصة في أفريقيا، وبالنظر للحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لضمان عمليات حفظ السلام في أفريقيا، قدم الممثل السامي

ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى معالجة حالات النزاع في أفريقيا بطريقة متوازنة، على أساس تدابير سلمية لتسوية النزاعات، وتشمل مشاركة الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود. إن التدخل المستمر في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية عامل رئيسي في زعزعة الاستقرار والنزاعات التي نراها في القارة.

ومن المؤسف أن المصالح الوطنية لبعض أعضاء المجلس في حالات تشمل بعض البلدان والنزاعات في أفريقيا قد حولت المجلس إلى هيئة للتدخل وممارسة الضغوط. وكمثال على ذلك، أود أن أشير إلى العمل المتسرع في عام ٢٠١١ في شكل تدابير قسرية في ليبيا. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اتخذ هذا الإجراء رغم جهود الوساطة التي بدأها الاتحاد الأفريقي بالفعل لمعالجة الوضع. ومع ذلك، فقد تجاهل المجلس تلك الجهود.

وبعد خمس سنوات، ما زلنا نشهد العواقب الوخيمة التي نتجت عن قرار مضلل للمجلس وعن أخطاء للمجتمع الدولي في ليبيا. وأدى التدخل الأجنبي إلى تدمير مؤسسات تلك الدولة، فضلاً عن عدم الاستقرار الحالي في شمال أفريقيا. وإلى جانب عوامل أخرى، أدى ذلك التدخل إلى الوجود المتزايد لجماعات العنف، فضلاً عن الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالبشر، كما أدى إلى تحويل البحر المتوسط إلى مقبرة دامية هائلة لآلاف المهاجرين.

ولذلك، كان من المفارقات أن الاتحاد الأفريقي، وهو شريك رئيسي للأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن، لا تؤخذ تقييماته وآراؤه في الاعتبار بشأن البنود ذات الصلة التي تناقش في المجلس، مثل مسألة الصحراء الغربية وأزمة المهاجرين. ونشير إلى أن فتريلا امتنعت عن التصويت على قرار المجلس ٢٢٤٠ (٢٠١٥) (انظر S/PV.7531)، بشأن أزمة المهاجرين، لأن القرار لم يأخذ شواغل البلدان الأفريقية التي هي الأكثر

تأثراً بالقضية في الاعتبار. ولم يسمح حتى للمراقب عن الاتحاد الأفريقي بالمشاركة في النقاش، واعتد المجلس بالفصل السابع من الميثاق لمعالجة مشكلة متعددة الأبعاد ما فتئت تؤثر على السكان الأفارقة.

في حالة الصحراء الغربية، شهدنا رفضاً من جانب بعض أعضاء المجلس للسماح للممثل الدائم للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية بمخاطبة المجلس. وأعتقد أنه من الجدير بالذكر أن القرار ٦٩٠ (١٩٩١) يعهد إلى الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في دعم الأمم المتحدة كميستر في الصحراء الغربية وفي الإشراف على استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، آخر المستعمرات المتبقية في إفريقيا.

في ضوء كل ذلك، لا بد من تحسين وتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهذه واحدة من النقاط الرئيسية في التحليل الواسع النطاق لعمليات السلام وهيكل حفظ السلام الذي أجري في عام ٢٠١٥. وفضلاً عن ذلك، فإننا نقدر عالياً التقدم المحرز في عمليات حفظ السلام، والدور الاستثنائي لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ودعم الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية في وضع السياسات والتوجيه والتدريب في مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني وإعادة الإعمار ما بعد النزاع، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين، بما في ذلك الأطفال، ومنع ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويحدونا الأمل في أن تلك الجوانب الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيتم تعزيزها في المستقبل.

إننا بحاجة إلى إحراز تقدم أكبر في تعزيز الصلة بين منظميتنا وفي بلورة الاستراتيجيات الشاملة والمشاركة اللازمة للاستجابة للتحديات الناشئة في أفريقيا، على أساس المسؤوليات المتبادلة والمزايا النسبية، بهدف تحسين التنسيق والتآزر بين الهيئتين.

وعلى مدى العقدين الماضيين أثبتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي استعدادها وعزمها على القيادة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تحقيق السلام في منطقتها. ومن الضروري التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة تقديم الدعم اللازم لتلك الجهود وزيادة فرص نجاحها إلى أقصى ما يمكن. وكما قال آخرون، فإن من الأهمية بمكان أن تتخذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نهجا منظما تكمليا ومتكاملا للتصدي لتحديات السلام والأمن في القارة.

وقد أختبرت نماذج مختلفة لمثل هذا التعاون بدرجات متفاوتة من النجاح. فقد شهدنا في الصومال عملية سلام بقيادة أفريقية، فضلا عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعمل كلتاها بدعم من الجهات المانحة الثنائية، إلى جانب الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة للدعم. وشهدنا في دارفور التقدم الذي أحرزته القوة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، غير أنها واجهت أيضا تحديات جديدة في تنفيذ ولايتها. وقد حققت تلك البعثات بعض النجاح ونحیی أولئك الذين ساهموا فيه. بيد أنها سلطت الضوء على بعض التحديات المستمرة التي تواجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بترتيبات التمويل والدعم اللوجستي وقيادة البعثة. وتدل على ذلك أيضا البعثتان اللتان تولى الاتحاد الأفريقي قيادتهما في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى بداية.

وعلى الرغم من اختلاف الحالة من حيث طابعها، إلا أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد تبين أيضا الحاجة إلى نموذج من شأنه أن يوفر استجابة أقوى للتهديدات الأمنية الحرجة كتلك التي تشكلها جماعة بوكو حرام لبلدان تلك المنطقة. وبالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي، فالبرغم من نجاح مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة من الأمم المتحدة، ما تزال البلدان المساهمة بقوات في المنطقة تشعر

وتنتطلع أيضا إلى التعجيل باعتماد إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن. وأحطنا علما أيضا بالتزام الاتحاد الأفريقي بالمساهمة بنسبة ٢٥ في المائة من تمويل عمليات دعم السلام في المنطقة. ويشكل ذلك خطوة هامة نحو ضمان دعم التمويل عمليات السلام بطريقة مستدامة مرنة ويمكن التنبؤ بها.

وختاما، فإن من المهم دعم الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إيجاد الحلول السلمية والسياسية للنزاعات ومنعها، فضلا عن تنسيق الجهود الرامية إلى صون السلام وتوطيده. وعلى أية حال، فمن الواضح أن التدخل الخارجي ضار وغير مقبول، وأنه ليس بوسع مجلس الأمن وحده أن يتصدى للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا، وأنه يجب الاعتراف بالاتحاد الأفريقي بوصفه السلطة السياسية الشرعية في المنطقة. وعليه، يجب أن تركز العلاقة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي على تعزيز التحالف الاستراتيجي بين الكيانين بهدف التصدي للنزاعات ودعم السلام في أفريقيا.

**السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):**

أود أن أشكر السيد ندياي على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، إلى جانب الإشادة بدور السنغال بوصفها أحد أهم المساهمين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأشكر الأمين العام المساعد واني، والسفير أنطونيو، والممثل الخاص منكريوس، والسيد كابيروكا على إحاطاتهم الإعلامية التي نقلت مجموعة من الرسائل الواضحة والمتسقة إلى المجلس كي ينظر فيها. وتتطلع نيوزيلندا إلى اعتماد المجلس في وقت لاحق من هذا الصباح مشروع القرار S/2016/977 الذي أعدته السنغال والولايات المتحدة، والذي نرى أنه سيكون بمثابة إشارة قوية بشأن الدعم السياسي من قبل مجلس الأمن وتشجيع الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي مؤخرا لتعزيز شراكتنا.

الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - وتسلم نيوزيلندا بأهمية التبادل المستمر والمنظم بين هذين المجلسين الرسميين، من قبيل اجتماعهما السنوي المشترك. غير أننا نرى أن من المفيد أكثر التعاون غير الرسمي المنتظم بين الهيئتين لأن من شأنه أن يحقق المزيد من النجاح. واستنادا إلى خبرتنا، غالبا ما تكون هذه التفاعلات أكثر نجاحا عند التركيز على مسائل محددة فيما بعد البعثات الميدانية حيث يمكن للهيئتين التركيز على ما أنجز والمشاكل القائمة بدلا من التركيز على المجالات التي ترى كل منهما أن الهيئة الأخرى هي المقصرة فيها. وستكون زيادة استخدام البعثات الزائرة المشتركة طريقة عملية أخرى لتمكين المجلسين من التوصل إلى تقييم مشترك للحالات وممارسة تأثيرهما لبعث رسائل سياسية مشتركة بشأن ما هو مطلوب القيام به. ونحث الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الجدد في العام القادم، على زيادة استخدام البعثات الزائرة المشتركة في عام ٢٠١٧.

ثانيا، يجب علينا العمل معا للمساعدة في تعزيز القدرات ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي. وإن أردنا تعميق التعاون، فإن من الضروري ضمان تقاسم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعايير والنهج المتعلقة بالجوانب الرئيسية لبعثاتهما الميدانية. وبالإضافة إلى متطلبات إعطاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان في عمليات السلام، ينبغي أن نفكر في المسائل المعقدة والصعبة الأخرى، مثل المعايير المتعلقة بالسلوك والانضباط والضوابط المالية وإدارة الموارد ومراعاة المعايير البيئية. وسيطلب ذلك بذل جهد كبير في بناء القدرات ذات الصلة في إطار الاتحاد الأفريقي. وفي المقابل ستحصل الأمم المتحدة على شريك أقوى وقادر على المساعدة في التصدي للتحديات المشتركة بتكلفة أقل بكثير مما تستطيعه الأمم المتحدة في غالب الأحيان.

ثالثا، كما سمعنا آنفا اليوم، فإنه يجب علينا أن نعالج المسألة الأساسية المتمثلة في تمويل عمليات السلام التي تقودها أفريقيا.

بالإحباط من جراء انعدام تمويل مرتبات القوات بطريقة يمكن التنبؤ بها. ولا تتسم هذه النهج بالكفاية ولا الاستدامة. ولذلك السبب، ترحب نيوزيلندا بمبادرة السنغال لتوجيه الانتباه إلى تلك المسألة البالغة الأهمية اليوم.

وقد شددنا جميعا في العقد الماضي على ضرورة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد حان الوقت لتجاوز خطاب التعاون إلى اتخاذ الترتيبات التي سيكون لها تطبيق عملي هادف ومن شأنها أن تحقق نتائج ملموسة. وأود أن أركز اليوم على ثلاثة مجالات محددة ينبغي فيها تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أولا، ينبغي أن نعمل على تعزيز التحليل والفهم المشتركين للتحديات الأمنية لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتتشاطر رأي الممثل الخاص منكريوس القائل بأن من شأن التعاون المبكر على تحليل وفهم مشتركين للتحديات الأمنية وحالات النزاع أن يوفر الدعائم الأساسية للتعاون الفعال. وإذا تمكنت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - بل والجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضا - من الاتفاق على تحليلات موضوعية للأسباب والعوامل الأساسية المحركة للنزاعات والقرارات بشأن الاستجابات الممكنة، فإنه ينبغي أن يتم الاضطلاع بتلك الأدوار بطريقة أكثر سلاسة. ولكن كيف يمكننا تحقيق ذلك؟ وهنا تكمن الروابط بين الأمانة العامة وأمانة الاتحاد الأفريقي أهمية بالغة. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدور هام في تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، وينبغي زيادة تعزيزه. وبالمثل، تعتبر بعثات التقييم المشتركة وتبادل المعلومات والتدريب والانتداب أدوات مفيدة أيضا لبناء الصلات والثقة والتفاهم المتبادلين بين الأمانتين.

ومن الضروري للغاية أيضا تعزيز التعاون بين الهيئات التنفيذية للمنظمتين - مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

الهامة جداً اليوم وأشكر السنغال على قيادتها في حفظ السلام بشكل عام. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الأمين العام المساعد وين، والممثل الخاص للأمين العام منكريوس، والممثل السامي السيد كايروكا والسفير أنطونيو.

يصادف اليوم معلماً هاماً بعد شهور عديدة، وفي الواقع بعد سنوات عديدة، من المناقشات بشأن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يعملوا معاً لبناء شراكة أقوى لمواجهة التهديدات الجماعية للسلام والأمن. وفي حين أن ميثاق الأمم المتحدة يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، كان الاتحاد الأفريقي شريكاً لا غنى عنه في الاستجابة للأزمات في القارة الأفريقية، وكثيراً ما نشر القوات وأفراد الشرطة في بعض أكثر البيئات صعوبة وتهديداً ملحاً.

ونشير إلى الأيام الأولى من التراع في مالي، في عام ٢٠١٣، عندما انتشرت القوات الأفريقية براً بسرعة كجزء من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وفي بعض الحالات بأبسط المعدات الأساسية؛ أو في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣، عندما احتوت العملية بقيادة أفريقية انتشار العنف رغم الافتقار إلى الدعم اللوجستي للانتشار خارج العاصمة. ولنتذكر الصومال، حيث ساعدت شجاعة القوات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في تحويل البلد، الذي كان مرتبطاً ذات يوم بفشل الدولة، إلى بلد تجري فيه الجهود الجادة لبناء الدولة. وقد اشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معاً في محاولة لمعالجة تلك الأزمات، وهو ما يجسد المسؤوليات المشتركة من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين. ولكن إذا ألقينا نظرة على تلك البعثات السابقة، وبشكل أعم، على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فأعتقد أنه يمكننا أن نتفق على حقيقتين.

وتسلّم نيوزيلندا بالتحديات التي ينطوي عليها التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج تمويل جديد وأكثر استدامة في بيئة التقشف الحالية. بيد أنه ليس مستداماً استمرار الاعتماد على الترتيبات المخصصة في كل مرة يتم فيها نشرة بعثة جديدة بقيادة الاتحاد الأفريقي. ولطالما اعتمدنا على حلول مؤقتة وترتيبات مرتجلة لإطلاق الاستجابات للتهديدات الأمنية الحرجة ومواصلتها. ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى إبطاء كبير في إنشاء البعثات واستمرار نقص القدرات، علاوة على عدم التيقن فيما يتعلق بالتمويل. وبذلك تكون النتيجة بعثات أقل فعالية ونزاعات أطول وأكثر تكلفة. وعليه، فإن إيجاد آلية لتوفير التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا يشكل أولوية عاجلة. ولذلك السبب نؤيد بقوة المقترحات التي قدمها الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه المسألة، ولا سيما خريطة الطريق التي حددها السيد كايروكا والتي ستسهم بموجبها الدول الأفريقية بنسبة ٢٥ في المائة من تكلفة عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونؤيد أيضاً المقترحات الداعية لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتمويل البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في ظل الظروف المحددة.

وندرك من جانبنا أن تلك المقترحات طموحة، وندرك علاوة على ذلك ما ينبغي توفيره بوصفه شروطاً مسبقة لإنجاح تلك العمليات.

وستحتاج مواجهة هذه التحديات إلى أن تكون أولوية للقيادتين الجديتين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، عندما يتولى كل منهما مهامه في العام المقبل. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول الأعضاء إلى اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي بطريقة مجدية.

**السيدة كولمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة

والاتحاد الأفريقي من خلال تحديد الأطر التشغيلية المتعلقة بحقوق الإنسان والسلوك لتعزيز سياسات الاتحاد الأفريقي وإجراءاته.

ونسلم بأن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ليسوا دائماً أفضل من يمكنه الاستجابة للأزمات في أفريقيا، ولا سيما عندما لا يكون هناك سلام ليُحفظ أو جماعات مسلحة تهدد المدنيين، إلا أننا نقرّ أيضاً بأن الاتحاد الأفريقي لا يملك القدرة الكافية، وذلك جزئياً بسبب عدم كفاية وعدم موثوقية الدعم الدولي للاستجابة بفعالية بمفرده. إن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يقدم الوعود بالاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما لصالح الجميع في السعي لتحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. ولتحقيق الإمكانيات الكاملة لتلك الشراكة، يتعين القيام بالمزيد من العمل على بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التكامل ووضع أساليب العمل الجديدة. وأود أن أركز على عوامل ثلاثة ستكون حاسمة لتحقيق هذه الشراكة إمكاناتها الكاملة.

العامل الأول هو التخطيط مقدماً للبعثات، وهو الأمر الذي أبرزه زميلي ممثل نيوزيلندا بالفعل. في الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن في إمكانية إذنه بدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بوصفها أكثر الطرق فعالية للاستجابة للأزمات، يجب أن يعمل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي معاً بشكل وثيق من البداية. ويتطلب ذلك مشاورات بين مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، ونشر فريق التقييم المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقييم الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع والتخطيط المشترك، بما في ذلك عن المفهوم الاستراتيجي، ومفهوم العمليات، والتوليد القسري والآثار المترتبة على التكلفة. وسيجري تعزيز النجاح عن

الأولى هي أن هذا النوع من العمليات، للأسف، لا يربح أن يتلاشى في أي وقت قريب. بل على العكس من ذلك، تواجه أكثر من عشرة بلدان جنوب الصحراء الكبرى تهديدات من المتطرفين العنيفين، في حين أن الحرب والاضطرابات المدنية لا تزال تهدد المدنيين في أماكن من قبيل جنوب السودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والحقيقة الثانية، والتي يؤكدتها اليوم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/977، هي الحاجة إلى تعزيز الأسس المالية والتشغيلية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحسين دعم عمليات السلام بقيادة أفريقية. إن الترتيبات المخصصة، التي يتم وضعها على عجل عند حدوث الأزمات، ليست وصفة للنجاح أو حسن استخدام الموارد، وهي السبب في تعهد الرئيس أوباما، أثناء زيارته في تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بالمساعدة على إقامة شراكة جديدة من شأنها أن تحوّل كيفية عملنا معاً من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

وقد قاد الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، دونالد كايروكا، ذلك الجهد الاستراتيجي عن طريق تعزيز خطط لتفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والوفاء بالتزام الاتحاد الأفريقي في التمويل الذاتي لـ ٢٥ في المائة من تكلفة عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بحلول عام ٢٠٢٠. وفي تموز/يوليه، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي، اتخذ رؤساء دول الاتحاد الأفريقي قراراً تاريخياً، بإقرار خطط السيد كايروكا. وهذا الالتزام الهام لا يعمل على تعزيز اعتماد أفريقيا على الذات بحسب عبارات الاتحاد الأفريقي نفسها وامتلاك زمام العمليات الأفريقية بل هو جزء لا يتجزأ من الجهد الأوسع نطاقاً للاتحاد الأفريقي للتأكد من أنه والدول الأعضاء فيه يتحكمون في مصيرهم، بما في ذلك استخدام أموالهم. ويحدد القرار أيضاً ركيزة هامة للنهوض بالشراكة بين الأمم المتحدة

بلدانه المساهمة بقوات/بأفراد شرطة على تعزيز حقوق الإنسان وستكون بمثابة خطوة حاسمة في تحقيق المساءلة عن الإجراءات التي تقوّض شرعية حفظ السلام وتعيش على إيذاء السكان المستضعفين.

ستشكل هذه العوامل الثلاثة مجتمعة الأساس لشراكة في المستقبل لدينا جميعاً مصلحة جماعية قوية في رؤيتها تتشكل. وينبغي معالجة هذه العوامل في تفاصيل التنفيذ للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المطلوبة في القرار الذي سيُتخذ اليوم، إلى جانب المؤشرات المحددة والخطوات التي ستخضع لضمان أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي يتسق مع التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وفي نهاية المطاف، ولتحقيق هذه العناصر الثلاثة، سيتعين علينا أن نخلص أنفسنا من التحيزات القديمة والإجراءات الروتينية وأن نعمل، يداً بيد، في بناء ذلك الأساس معاً. وإلا فإننا نخاطر بفقدان المزيد من الأرواح بلا داع لأن الوضع المؤسسي الراهن هو السائد. إن المخاطر التي يتعرّض لها حفظة السلام الشجعان التابعون للاتحاد الأفريقي والمدنيون الضعفاء الذين يحمونهم هي ببساطة مرتفعة للغاية.

**السيد ليو جيايي (الصين)** (تكلم بالصينية): إن الصين تشكر السنغال على عقد جلسة اليوم ونرحب بالوزير وهو يترأس جلسة اليوم. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى البيانات التي أدلى بها كل من الأمين العام المساعد وين، والممثل الخاص للأمين العام منكريوس، والسفير أنطونيو والسيد كايبروكا. إن الاتحاد الأفريقي ملتزم بقوة البلدان الأفريقية التي تكمن في الوحدة والتعاون والتضامن وتعزيز حل القضايا الأفريقية بالطرق الأفريقية وضمان السلم والاستقرار في القارة الأفريقية. ويثني المجتمع الدولي على ما يبذله من جهود.

وفي السنوات الأخيرة، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن، والعمل

طريق التأكد من أن خبراء الأمم المتحدة ذوي الخبرة والدراية الفنية الحاسمة، بمن في ذلك الخبراء الماليون وخبراء المشتريات، يندمجون اندماجاً كاملاً في مراحل التخطيط هذه. وذلك سيضمن أن كلا المجلسين يعملان معاً من أجل بناء الدعامة الأساسية للبعثة التي يمكن أن تدعمها المؤسسات.

وعامل النجاح الثاني هو تنفيذ المجموعة الكاملة من سياسات الاتحاد الأفريقي للامتثال لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. ويشمل ذلك وضع إجراءات صارمة لفرز واختيار القوات والشرطة والتدريب والرصد والإبلاغ والتحقيقات المستقلة ومساءلة مرتكبي الانتهاكات وسوء السلوك. وهذه التدابير حيوية للمواءمة بين سياسات الاتحاد الأفريقي وممارساته، مع الالتزامات والمعايير القانونية الدولية، بحيث أن كلاً من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يكون لديه أنظمة واضحة من أجل منع التجاوزات وسوء السلوك وتعزيز المساءلة في حال نشوء الادعاءات.

والعامل الثالث هو التقييم والإبلاغ الجاريان للبعثة. ويتطلب التقييم المحدي للبعثة التقييم المشترك وعمليات وضع المعايير طوال مدة البعثة. وبهذه الطريقة، سيكون مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز نحو تحقيق ولاية البعثة وقادرين على تقديم توصيات وتعديل الولاية حسب الحاجة. ويتطلب ذلك أيضاً التقارير المنتظمة المقدمة من الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإلى مجلس الأمن عن تنفيذه لولاية البعثة، تمشياً مع سياسات الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. ويشمل هذا الإبلاغ الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني وقضايا السلوك والانضباط والإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة في الرد على الادعاءات. وتظهر تلك الشفافية التزام الاتحاد الأفريقي في



المسائل الإقليمية الساخنة، وصون السلام، وبناء السلام، وتحقيق الأمن المشترك والتعاون المربح للجميع.

ثالثا، ينبغي لنا تحسين التنسيق والتعاون، وذلك من أجل تعزيز تسوية المسائل الإقليمية. ولدى الاتحاد الأفريقي خبرة كبيرة في مجال المساعي الحميدة والوساطة ويتمتع بمزايا جغرافية وتاريخية وثقافية. ولذلك، فعليه الاضطلاع بدور فريد في حل المسائل الخلافية في أفريقيا. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في الاستماع إلى آراء الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في عملية التوصل إلى تسويات سياسية للمسائل الأفريقية الخلافية، مع الاستفادة الكاملة مما لديهم من مزايا، والتكامل فيما بينهم، وتعزيز التنسيق فيما بينهم، مع الأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية لبؤر التوتر الإقليمية، وزيادة إسهامات الاتحاد الأفريقي، ووضع حلول شاملة ومحددة الهدف للمسائل.

رابعا، ينبغي أن ندعم الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته وآليته للأمن الجماعي. فتوسيع نطاق بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن يفرضي إلى بذل جهود أفضل في إدارة المساعي الحميدة والوساطة وتولي المزيد من المسؤوليات في مجال حفظ السلام. كما يعزز التسوية الشاملة للمسائل الإقليمية. ونأمل أن تقدم الأمم المتحدة المزيد من الدعم إلى آلية الاتحاد الأفريقي للأمن الجماعي في تدريب الموظفين، وإنشاء المؤسسات، والدعم اللوجستي والتمويل، وأن تدعم بناء القوة الاحتياطية الأفريقية وقوة الاستجابة السريعة في مكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والقرصنة في المنطقة وتعزيز فعالية قدرات الأمن الأفريقي الجماعي.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن وما برحت تعززه. فقد شاركت بالفعل في ١٦ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، ويوجد ٦٠٠ ٢ من حفظة السلام الصينيين في بعثات

المشترك من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسائل في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشر قوات بشكل مشترك في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والانخراط في إعادة التعمير بعد الحرب في ليبيريا وسيراليون، والقيام بدور إيجابي في صون السلم والاستقرار في القارة الأفريقية. وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، وبناء شراكات التعاون من أجل حماية السلام والأمن الإقليميين. وتود الصين أن تبرز النقاط التالية فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

أولا، ينبغي أن ندعم على نحو مشترك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن الاتحاد الأفريقي منير هام للبلدان الأفريقية من أجل الاستجابة بشكل جماعي للتهديدات والتحديات في المنطقة. ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يسهم في صون السلم والاستقرار في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة دعم الاتحاد الأفريقي في جهوده من خلال الحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مع احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، ينبغي لنا أن نشجع المفاهيم المشتركة في تعزيز الأمن الجماعي. فبلدان العالم مترابطة وأمنها متشابك. وينبغي للأطراف أن تتقيد بمفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن، وأن تسعى لتحقيق الأمن وتعزيزه من خلال التعاون. وينبغي أن يستند التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مفهوم الأمن المشترك، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، والمشاركة في التعاون الشامل في منع نشوب النزاعات، وحل

السيدة غوغن محسن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):  
أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على ملاحظاتهم  
الاستهلاكية، وأشكر الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن على عقد  
هذه المناقشة.

تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به للتو السفير  
رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. لدي أربع نقاط أود طرحها.

أولا، إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي  
بشأن مسائل السلام والأمن حقيقة هامة ولا جدال فيها.  
ويزداد تحمل المنظمات الأفريقية، التي تعمل ضمن منظومة  
السلم والأمن الأفريقية، لمسئولياتها في إدارة الأزمات في القارة  
الأفريقية. وفي الوقت نفسه - كنتيجة طبيعية - أصبحت  
الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضرورة في سياق  
الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون هذا التطور،  
الذي سيستمر، سمة مميزة بقوة لولاية الأمين العام المقبل.

ثانيا، تعترف فرنسا بهذا التطور وتشجعه وتشارك  
مشاركة فعالة فيه. وعلى أساس ثنائي، فإن فرنسا أحد  
الشركاء الأساسيين في بناء القدرات من أجل تحقيق السلام في  
أفريقيا. وتتوقع شراكاتنا تدريب ٢٠.٠٠٠ من الجنود الأفارقة  
بجول عام ٢٠٢٠. وهذا هو أحد الأهداف الرئيسية التي نحن  
ملتزمون بتحقيقها.

وترحب فرنسا بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي  
والمنظمات الإقليمية الأفريقية، سواء على المستوى السياسي،  
مثل الدور الذي تؤديه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية  
في جنوب السودان والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا  
في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو على المستوى العسكري، في  
إطار التكامل مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - على  
سبيل المثال، على النحو الذي يتضح في الانتقال من بعثة  
الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة  
المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفي

مثل تلك المنتشرة في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،  
وجنوب السودان ودارفور، وفي السودان، وليبيا.

وفي مؤتمر القمة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين  
لإنشاء الأمم المتحدة، أعلن الرئيس الصيني شي جينينغ أنه  
خلال السنوات الخمس القادمة ستقدم الصين مبلغ ١٠٠  
مليون دولار للاتحاد الأفريقي في صورة منح للمساعدة  
العسكرية من أجل دعم بناء القوة الاحتياطية الأفريقية وقوة  
الاستجابة السريعة للأزمات. وفي العام الماضي في مؤتمر قمة  
جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، قرر الرئيس  
شي جينينغ والزعماء الأفارقة بالإجماع الارتقاء بالعلاقة  
الصينية - الأفريقية إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة،  
وأبرزوا أنه خلال السنوات الثلاث المقبلة، سيتم التركيز على  
مجالات التعاون العشرة التالية: التصنيع والتحديث الزراعي،  
والهياكل الأساسية، والتمويل، والتجارة والتنمية الخضراء،  
وتيسير الاستثمار، وتحسين سبل عيش الناس، والقضاء على  
الفقر، والصحة العامة، والتبادل بين الشعوب، والسلام  
والاستقرار. وستواصل الصين المشاركة في جهود الأمم المتحدة  
لحفظ السلام في أفريقيا، وسوف تساعد البلدان الأفريقية على  
تعزيز بناء قدراتها في مجال الدفاع الوطني، ومكافحة الإرهاب،  
ومكافحة الشغب، وإدارة الجمارك، والهجرة.

وقد اختتم بنجاح اجتماع المنسقين لتنفيذ نتائج مؤتمر  
قمة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود ببجين في تموز/  
يوليه، الأمر الذي زاد من تعزيز التعاون العملي بين الصين  
وأفريقيا في مجالات عديدة. والصين على استعداد للعمل  
بالاشتراك مع البلدان الأفريقية والتنفيذ النشط لنتائج مؤتمر قمة  
جوهانسبرغ وحماية السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.  
ونحن ملتزمون بإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية تتسم  
في جوهرها بوجود تعاون مربح لجميع الأطراف وبناء مجتمع  
له مستقبل موحد وآمن ومشرق لنا جميعا.

والتحدي الثالث هو كفالة ما يلزم من التمويل والاستدامة المالية اللازمة لعمليات السلام الأفريقية. هذه هي الرسالة الواردة في تقرير كايبروكا الذي قدّمه الاتحاد الأفريقي إلى المجلس في أيلول/سبتمبر، والذي ترحب فرنسا به. فهو يشمل مقترحات ينبغي أن ينظر فيها الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على السواء نظرة جديدة - حيث ينبغي له أن يمول ٢٥ في المائة من تكلفة العمليات الأفريقية - وحيث ينبغي للأمم المتحدة أن تساهم إزاميا بتمويل ما نسبته ٧٥ في المائة من تكلفة العمليات.

والتحدي الرابع هو كفالة تنفيذ الهيكل التمويلي ضمن شراكة قوية وشاملة. فتمويل عمليات السلام الأفريقية من خلال الاشتراكات الإلزامية في الأمم المتحدة يجب أن يترافق مع قدرات التخطيط والرصد المشتركة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي ينطوي على تعزيز بل وإنشاء آلية غير موجودة حتى الآن. ولا بد لنا أيضا أن نولي الأهمية الكبرى لاحترام حقوق الإنسان، حيث يجب على العمليات التي يقوم مجلس الأمن بتكليفها ودعمها وتمويلها أن تحترم أعلى معايير حقوق الإنسان، ويجب عليها بصورة أعم أن تولي اهتماما خاصا لسير هذه العمليات. أخيرا، يجب أن نحدد بالضبط نوع العمليات التي تصلح لهذه الآلية، ونوع الدعم الملموس الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة.

إن جميع هذه التحديات قد تم تحديدها بوضوح في التقارير الثلاثة الأساسية لهذه المناقشة، ألا وهي تقرير كايبروكا وتقرير الأمين العام الصادران في أيلول/سبتمبر. وهي واردة أيضا في المذكرة المفاهيمية (S/2016/966، المرفق) التي عممها وفد السنغال من أجل هذه الجلسة، وكذلك في مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/977 الذي سينتم طرحه للتصويت عليه في نهاية هذه المناقشة. فمشروع القرار يحدد إطار الشراكة تحديدا كاملا، ويعترف على النحو الواجب بحقيقة أنه على

الانتقال من بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - وكذلك بصورة مستقلة مع فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة بوكو حرام.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تؤمن فرنسا أنه ينبغي أن يصبح أحد آراء المنظمات الإقليمية في الاعتبار أمرا تلقائيا، وأنه يمكن أن يفضي إلى بناء توافق في الآراء عندما يكون هناك موقف قوي وقائم على توافق الآراء من جانب الاتحاد الأفريقي أو إحدى المنظمات دون الإقليمية.

ثالثا، ينبغي تعزيز هذه الشراكة من أجل التصدي لأربعة تحديات على الأقل، مثلما يدعو إليه التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/780)، وتقرير السيد كايبروكا الذي اعتمد في تموز/يوليه أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي.

التحدي الأول هو أننا بحاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق. إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعمل معا في وقت واحد وعلى التوالي بطرائق مختلفة استجابة للأزمات ذاتها. والبعد الإقليمي أمر لا مفر منه عندما تتولى الأمم المتحدة زمام العمل بعد عملية ما للاتحاد الأفريقي، أو دعما لتنفيذ اتفاق للسلام تم التفاوض بشأنه في المنطقة. وجميع هذه الأبعاد مرتبطة ببعضها.

والتحدي الثاني هو الحاجة إلى تحديد الحالات التي تستفيد من القيمة المضافة لأي منظمة أكثر من غيرها. إن الأمم المتحدة تفعل الكثير وإنما لا يمكنها أن تفعل كل شيء، ولا تعلم كيف تفعل كل شيء. وفي حالات معينة، قد تكون المنظمة الإقليمية مجهزة تجهيزا أفضل للاستجابة للظروف المحددة على أرض الواقع. وما يتبادر إلى الأذهان، على سبيل المثال، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حيث يوفر الاتحاد الأفريقي قيمة مضافة حقيقية مقارنة مع قدرات الأمم المتحدة.

والوساطة، أمّا ممثل المملكة المتحدة فسيتناول جوانب حفظ السلام.

إن منع نشوب الصراعات أمر رئيسي. وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) يحدد الأولويات السياسية الحاسمة. ونحن نعلم أن الغالبية العظمى من الصراعات في القارة الأفريقية تقوم على أساس سياسي، وأنها جميعها تتطلب حلاً سياسياً. والجدير بالذكر أن الثقة والعمل بروح الفريق الواحد بين المنطقة والأمم المتحدة قد مكّنا من تسوية الأزمات في أماكن مثل بوركينا فاسو، وأن عدم التفاهم يعرقل إحراز التقدم في صراعات أخرى. وهناك طريق طويل أمامنا، خاصة إذا أردنا أن ننتقل من إشارات الإنذار المبكر إلى التعبئة المشتركة. وتحسين التنسيق، والحد من وقت الاستجابة، والتكلم بصوت موحد أمور لا تزال تشكل تحديات كبيرة. ولا شك في أن مساهمة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ضرورية في هذا الصدد. لهذا السبب، نرحب بالاستعراض الجاري الذي يرمي إلى تعزيز هذا الأمر.

علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نعمل من أجل تنفيذ بعض المقترحات التي قدمتها وفود عديدة خلال المناقشة المفتوحة التي جرت في ٢٤ أيار/مايو (انظر S/PV.7694) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي أشار إليها سفير نيوزيلندا في بيانه. وتشمل تلك المقترحات التحديد المبكر والمشارك للأزمات المحتملة، وتبادل المعلومات، وزيادة الاتصال بين الأمانات والمجالس المعنية، وعقد اجتماعات غير رسمية لحفز الأفكار، ونشر بعثات مشتركة على أرض الواقع. أمّا التعاون بشأن الجزاءات فهو مجال آخر يتعين النظر فيه، لأن فعالية الجزاءات تتوقف إلى حد كبير على التنفيذ الإقليمي، ومن شأن شرعيتها أن تتعزز عن طريق تلقيها الدعم السياسي الصريح من المنطقة.

الرغم من أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن يدخل فيها عنصر مالي، إلا أنها ليست مالية يرمتها. علاوة على ذلك، يعترف مشروع النص بأن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، ويطلب إلى الأمين العام والاتحاد الأفريقي توفير توجيهاتهما بشأن الاضطلاع بأعمال إضافية وتكميلية. وفرنسا تؤيد ذلك النهج تأييداً كاملاً، ونحن نشكر السنغال والولايات المتحدة على تقديمهما هذا الاقتراح.

**السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**

إن إسبانيا والمملكة المتحدة تشاركان معاً اليوم في إطار ما يسمى بصيغة توليدو. لذلك، تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدي به ممثل المملكة المتحدة. ونحن نؤيد أيضاً البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وإننا ممتنون للفرصة التي أتاحتها لنا هذه المناقشة، فضلاً عن الإحاطات الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهو تحالف رئيسي من أجل تحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من أن هذا العقد شهد تقدماً كبيراً في تلك الشراكة، فإن التغيرات السريعة والتعقيدات المتزايدة جراء التهديدات العالمية تضطرننا إلى تكييف استجاباتنا والاستفادة بشكل كامل من المزايا التنافسية لكل منا. وميزة مجلس الأمن تتبع من الأولوية التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة بشأن مسائل السلام والأمن، في حين أن الجهود النشطة والمتنامية للاتحاد الأفريقي راسخة في القارة العازمة على صنع مستقبلها. ويكمن التحدي القائم اليوم في الانتقال من التعاون المرتجل تقريباً، تبعاً للطابع الملح لكل صراع من الصراعات الناشئة، إلى قيام شراكة أكثر مؤسسية توحى بالثقة، وتكون أشد فعالية، وتعزز أوجه التآزر. وهذه الشراكة المتجددة لا يمكنها أن تقتصر على نشر العمليات، بل يجب أن تشمل كل مرحلة من مراحل الصراع. وسوف أركز على منع نشوب الصراعات

فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي بالفعل من كبار المساهمين بقوات. وتشيد المملكة المتحدة وإسبانيا بمخدراتها. تجلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قدرات فريدة ومتنوعة ونحن بحاجة إلى الانتقال إلى المرحلة التالية من التوفيق بشكل أفضل بين خبرة القوات وأفراد الشرطة والمناطق التي ينتشرون فيها. ومن حيث الأداء، من الأهمية بمكان أن يكون لدينا النوع الصحيح من البعثات لمواجهة كل التحديات، الأمر الذي يقودني إلى جوهر القضية التي ناقشناها الأسبوع الماضي حول كيف يمكن أن تتطور عمليات حفظ السلام لتعمل في بيئات عالية المخاطر (انظر S/PV.7808). في تلك المناقشة، علق العديد منا على الميزة النسبية الفريدة للاتحاد الأفريقي في التصدي لهذه التهديدات والاضطلاح بنشاط أكثر مباشرة لإنفاذ السلام.

إن الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في كثير من الحالات هي الدول التي يمكن أن تستجيب للبيئات الدينامية بطريقة مختلفة على النحو الذي صممت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقيام به في ذلك البلد. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى استمرار نمو شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيزها حتى نحقق أكثر مما تحققه جهودنا الفردية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التزاما جديرا بالترحيب بتوفير زيادة كبيرة في المساهمة المالية في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وهذا التطور يمكن أن يقدم فرصا جديدة للشراكة مع الأمم المتحدة في السنوات القادمة. لا بد من إجراء مناقشات أكثر تفصيلا بشأن الكيفية التي يمكننا بها بشكل جماعي تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن. إن عمل السيد كايبروكا يعد مساهمة هامة في هذه المناقشة.

أخيرا، في ما يتعلق بالوساطة والتسوية السلمية للصراعات، إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ستكون لها فوائد واضحة. وفي هذا الصدد، نذكر ونشيد بمبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع قائمة مخصصة للنساء الوسيطات في القارة، لكي تكون في متناول الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا. ونشير أيضا إلى جنوب السودان كاختبار مستقبلي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونذكر بأن تضامن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس الأمن في الدعوة إلى وضع حد للاشتباكات قد مكن من التوصل إلى اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥. ونعتقد أن الوقت قد حان مرة أخرى لرفع صوتنا معا.

**السيد هيكي** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا للتو. ويسرنا أن نبدي نقطتين أخريين بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - وهي شراكة ستظل بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية. وسوف أركز في ملاحظاتي على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

في اجتماع وزراء الدفاع الذي انعقد في لندن عام ٢٠١٦، ركزت المملكة المتحدة على عناصر حفظ السلام الثلاثة.

إن إطار تحسين حفظ السلام له نفس القدر من الأهمية في التفكير بشأن كيفية مواصلة تناول الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال عمليات السلام.

نحن بحاجة إلى التخطيط الواضح القائم على تبادل المعلومات وتقييمات التهديدات المشتركة. نحن بحاجة إلى التحليل التشاوري والتخطيط المشترك الذي يعكس أدوارنا ويمتد طوال دورة حياة البعثات. وفيما يتعلق بالتعهدات

وحدها بل وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستجابة لهذا التقدم من خلال المشاركة في المناقشات بشأن المسائل المالية على النحو المعرب عنه في مشروع القرار (S/2016/977) الذي سنصوت عليه في وقت لاحق.

وفي إطار مناقشة حفظ السلام ينبغي لنا أن نتذكر أن الهدف الحقيقي من الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو الحفاظ على السلام. وعمليات السلام القوية أداة هامة لتحقيق هذه الغاية لكنها ليست هدفنا النهائي. وأعتقد أن هذا هو جوهر تطلعات الاتحاد الأفريقي "إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تحسين منع نشوب النزاعات وحلها بالتركيز على تعزيز الحوار". وكما أقر المجلس من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2016/12 الذي اعتمد أثناء الرئاسة اليابانية في تموز/يوليه نعتقد أن بناء السلام أمر رئيسي.

إن الاتحاد الأفريقي يتمتع بميزة نسبية في المعارف السياقية وقدرات الوساطة لدعم الحلول السياسية بما في ذلك من خلال فريق الحكماء. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بالحلول السياسية ودعمت جهود الاتحاد الأفريقي للوساطة والمساعدة الحميدة منذ عام ١٩٩٦. وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات وبناء السلام ستكون عوامل النجاح الرئيسية لدى إنشاء المزيد من عمليات السلام الفعالة وإحلال السلام الأكثر استدامة في الأجل الطويل.

وفي نهاية المطاف فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا هي التي ستؤدي إلى السلام المستدام واعتماد الاتحاد الأفريقي على ذاته. إن سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تذكرنا بأن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

وإذ ننظر في كيفية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي لنا التركيز على دعوة خطة عام ٢٠٦٣ من أجل التنمية الاقتصادية والبشرية ومنع نشوب

وسيكون هناك عدد من التحديات التي يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التصدي لها. على رأس تلك القائمة تعزيز التحليل المشترك والتخطيط والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب علينا أيضاً ضمان المساءلة والرقابة على أداء البعثات وتمويلها. إن نجحنا في هذا الأمر، ستكون هناك فرص كبيرة أمام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحسين آليات الرقابة وضمان مستويات عالية من الأداء والإنجاز الفعال للولايات المسندة إلينا.

ببساطة، سنكون في وضع أفضل للارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية. وتتطلع المملكة المتحدة وإسبانيا إلى مواصلة هذه المناقشة الهامة.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم معالي الوزير على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم وعلى رئاستها. وأشكر السيد واني والسيد أنطونيو والسيد منكريوس والسيد كايبروكا على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد تطور التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. في الواقع، فإن التحديات الدولية التي نواجهها اليوم تتطلب أن تطور منظماتنا شراكة استراتيجية وثيقة على نحو متزايد.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وسيستمر حوارنا وشراكتنا في النمو لا محالة.

وقد أثلج صدرنا التزامات الاتحاد الأفريقي بجعل الاتحاد الأفريقي أكثر اعتماداً على الذات بما في ذلك عن طريق الترتيبات المالية لعمليات دعم السلام من خلال صندوق السلام الأفريقي. ولا يجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة

السودان والبلدان الأخرى تبرهن على الطابع الضار وعدم فعالية هذه الإجراءات.

ونرحب بالجهود الرامية إلى إيجاد الحلول التي تتولى أفريقيا زمامها. يعلم الأفارقة أكثر من أي شخص آخر الحالة ولديهم آليات لكل حالة بعينها. ونشير إلى التقدم المحرز في إنشاء الهيكل الأفريقي للاستجابة للأزمات. ونؤيد تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي لضمان السلام والأمن في القارة.

لتجاهل الآراء الأفريقية انعكاسات سلبية. ويكفي أن نذكر نتيجة تجاهل قوى خارجية لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتسوية السياسية في ليبيا عام ٢٠١١.

وما فتئت روسيا تدعو إلى تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية بما في ذلك بين مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عملاً بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لقد تأكدت أهمية هذا التعاون في الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها استعراض هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام في العام الماضي وكذلك في تقارير الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

ونحن نؤيد مواصلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهودهما المشتركة من أجل تحقيق استقرار الأوضاع في دارفور والصومال ومالي ومنطقة الساحل وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، فضلاً عن النزاع بين السودان وجنوب السودان. ونود أن نرى أيضاً تعاوناً أوثق بشأن المسائل المواضيعية، مثل مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والاتجار غير القانوني بالأسلحة والمخدرات.

ونخطط علماً بنتيجة استعراض الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسألة دعم عمليات حفظ السلام الأفريقية المناط بها ولايات من قبل مجلس الأمن. ونحن على أهبة

التراعات والمؤسسات. ويستكمل أيضاً مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ويستند إلى مبادئ الملكية الأفريقية والشراكة الدولية.

تتعلق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أكثر من أي شيء آخر بتمكين الدول والمجتمعات والشعوب الأفريقية للقيام بدور نشط في هئية مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. وتتطلع اليابان إلى دعم التعاون المستمر الذي يستخدم المزايا النسبية لكل منظمة في السعي لتحقيق هدفنا المشترك.

**السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
يسرنا بالغ السرور أن نرحب بكم هنا مرة أخرى معالي الوزير لرئاسة مجلس الأمن. وقد أحطنا علماً بالإحاطات الإعلامية التي قدمها ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونحن ممتنون لذلك.

نناقش مرة أخرى اليوم موضوع هام، ألا وهو الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن هناك تهديدات وتحديات خطيرة مستمرة في عدد من البلدان الأفريقية بما في ذلك تمهيش مجموعات وأقاليم مختلفة وانتشار الإرهاب والأنشطة التي ترتكبها شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة. وهناك نزاعات جارية فضلاً عن زعزعة الاستقرار في عدد من البلدان والمناطق بسبب التدخل التعسفي من قوى خارجية، من بين جملة أمور أخرى. وكل هذا يؤدي حتى الآن إلى زيادة غير متوقعة في عدد الأشخاص المشردين قسراً. يجب على المجتمع الدولي الاستجابة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب للتهديدات والتحديات التي تواجه الأمن في أفريقيا.

من الواضح أنه يجب علينا أن نحول دون محاولات فرض الحلول جاهزة على الأفارقة من دون موافقتهم الصريحة. وتجربة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب

العامّة. ويولي بلدي اهتماماً خاصاً لتدريب أفراد الشرطة والعسكريين من أفريقيا. وتوخى للدقة، فإن ٨٠ فرداً من حفظة السلام - من موظفي وكالات إنفاذ القوانين في أفريقيا - يتلقون التدريب سنوياً في روسيا، حيث تتاح لهم إمكانية تلقي دراسات عليا والالتحاق بدورات تدريبية قصيرة في روسيا.

ونحن نقدم أيضاً مساهمة بارزة في القضاء على الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية للتزاع في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سُطِبَ أكثر من ٢٠ بليون دولار من إجمالي الديون الأفريقية. وأعيد تخصيص الديون المتبقية لمساعدة البلدان الأفريقية في إطار برنامج مبادلة الديون بالتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا نشطة في تقديم المساعدة الثنائية للقارة في جميع المجالات، وفقاً للآليات الدولية القائمة.

**السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة.  
(تكلم بالإنكليزية)

يسرني ويشرفني أن أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم وأن أشكرهم على عروضهم الشاملة.  
تؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيُدلى به في وقت لاحق اليوم.

إنّ معظم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منتشرة حالياً في القارة الأفريقية. وتساهم الدول الأفريقية أيضاً بنحو ٥٠ في المائة من الأفراد النظاميين في تلك البعثات. وهذا يبيّن بوضوح أنّ جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن تتم بالتعاون الوثيق مع الدول الأفريقية. وتكون الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، بطبيعتها غالباً في الاستجابة للحالات التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات واسعة النطاق أو

الاستعداد لمواصلة الحوار البناء مع شركائنا الأفارقة. ومن المهم للغاية، في رأينا، زيادة موثوقية ومرونة تمويل تلك العمليات وقابليته للتنبؤ. وإننا نتفق على أهمية ضمان دعمها الفعال من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. ولا يقل أهمية عن ذلك احترام أفريقيا لقراراتها والتزاماتها. ووفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها، فإنه سيجري الانتهاء من صياغة نهج أفريقي موحد خلال اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقده في كانون الثاني/يناير. ونحن جميعاً ندرك أنه لا تزال هناك اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء مجلس الأمن الأفارقة.

ومن جانبنا، نرى أنّ الجوانب المالية المحددة المتعلقة بدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية باستخدام الأنصبة المقررة التي تدفعها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقع ضمن اختصاص اللجنة الخامسة في الجمعية العامة. وتعدي مجلس الأمن على صلاحيات اللجنة الخامسة يأتي بنتائج عكسية ويقوّض تقسيم العمل القائم منذ فترة طويلة داخل المنظمة. ونحن نؤيد ما خلص إليه تقرير الأمين العام عن نتيجة الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2016/809)، الصادر في أيلول/سبتمبر، ألا وهو، أنه لا ينبغي أن يقتصر دعم الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا على جانب واحد سواء كان هذا الجانب مالياً أو غير ذلك. فالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم السلام والأمن تشمل أيضاً بذل جهود مشتركة لمنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

إنّ روسيا تقدم مساهمة بارزة لدعم السلام والأمن في القارة الأفريقية، تشمل إعداد الاستراتيجيات لتسوية النزاعات المسلحة، فضلاً عن إنشاء الولايات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة بأفريقيا. وتشارك قوات روسية، فضلاً عن موظفين من وزارة الداخلية، في العديد من تلك العمليات، حيث تحظى أنشطتهم بتقدير بالغ من جانب الأمانة



ولذا، فإنّ التعاون في تعزيز قدرات وحدات الاتحاد الأفريقي قبل انتشارها يمكن أن يشمل تشاطراً أفضل الممارسات وتوفير تدريب خاص، ولكن ينبغي ألا يقتصر عليهما. وعلى سبيل المثال، أنشأت الأمم المتحدة بالفعل نظام تأهب قدرات حفظ السلام الذي أثبت أنه أداة مفيدة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونرى أنه نموذج يمكن أن يُحتذى من قبل الاتحاد الأفريقي.

ثانياً، ناقش مجلس الأمن مؤخراً، وذلك بمشاركة دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، مسألة التهديدات غير المتناظرة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة حالياً (انظر S/PV.7802). واتضح من تلك المداولات، وكذلك من التقارير ذات الصلة عن عمليات حفظ السلام، أنّ بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ليست وسيلة ملائمة لمكافحة الإرهاب. ويرى الكثيرون أنّ التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف هي مسؤولية الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية. لذا، فإننا نرى فائدة كبيرة في تقديم الأمم المتحدة المشورة والخبرة في دعم مساعي الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ثالثاً، بعد الاستعراضات الأخيرة لحفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة، نعتبر أن اتباع نهج يتمحور حول الإنسان إزاء أنشطة المنظمة تلك أمر بديهي. ونعتقد في هذا الصدد أنّ حماية المدنيين عامل حاسم، ليس لنجاح عمليات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً لعمليات الاتحاد الأفريقي التي أقرّها مجلس الأمن. لذا، فإنّه يجدر النظر في إنشاء إطار فعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ويتضح من خبرة الأمم المتحدة في حفظ السلام أنه ليس هناك سلام من دون حقوق الإنسان.

إلى حالات يتعرض فيها السكان المدنيون للخطر ويكونون بحاجة إلى إجراءات حماية سريعة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يجيئ وفد بلدي الاتحاد الأفريقي لأنه يتصرّف في معظم الأحيان كأحد المستجيبين الأوائل للآزمات حتى قبل نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ولكن علينا أن نعترف بأنّ التحديات قائمة وأنه ينبغي القيام بالمزيد لمواصلة توثيق العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة الشواغل الأمنية الجماعية للقارة الأفريقية بفعالية.

وفي رأينا، يشكل التمويل أحد مجالات الأولوية التي يمكن لاتخاذ مزيد من الإجراءات فيها أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة. ومن بين المسائل التي طال أمدها استدامة ومرونة تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وإمكانية التنبؤ به. وفي هذا الصدد، يمثل قرار الاتحاد الأفريقي بزيادة مساهمة القارة في تكلفة عمليات دعم السلام التابعة له إلى نسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ خطوة تستحق الثناء الرفيع. فهو سيعزز ملكية أفريقيا لمبادرات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وقدرتها على وضع جداول أعمال هذه المبادرات. وبالإضافة إلى ذلك، أود إبراز مجالات أخرى ذات أهمية خاصة.

أولاً، لا بُدّ من القضاء على خلل يحدث تكراراً في العديد من عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ألا وهو، ثغرة القدرات في ما يتعلق بالأفراد النظاميين. ونعتقد أنّ ضمان الاستعداد للانتشار وتحسين الأداء يقتضيان إجراءات جماعية ومنسّقة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأوكرانيا، بوصفها أحد البلدان الأوروبية الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، تعرف معرفة مباشرة مدى صعوبة الأوضاع وعدم قابليتها للتنبؤ في مناطق مسؤولية البعثات في بعض الأحيان، وذلك بسبب الظروف المناخية أو الأمنية القائمة.

لقد تعززت أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية خلال الفترة الماضية على ضوء الإدراك المتنامي بصعوبة قدرة أي طرف بمفرده على مجابهة الأنماط الناشئة عن تهديدات السلم والأمن العابرة للحدود وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما دعم التوجه الخاص بتقديم مقاربات جديدة للشراكة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية للتعامل مع هذه التحديات. كما رسخ اقتناعاً بأن خيار التعاون والتنسيق والعمل الجماعي بات ضرورة لا غنى عنها، وذلك من خلال تقسيم العمل بين الأطراف المعنية والبناء على الميزة التي يتمتع بها كل منها سعياً إلى تحقيق الأهداف والغايات المشتركة.

لقد اضطلع الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية على مدار السنوات الماضية، بمساندة من الشركاء وفي مقدمتهم الأمم المتحدة، بدور فعال على صعيد ترسيخ أسس الأمن والاستقرار في أفريقيا، وذلك من خلال تطوير الإطار المؤسسي لمنظومة السلم والأمن الأفريقية وتفعيل مكوناتها، وأخذ زمام المبادرة للتدخل في وقت مبكر في الأزمات التي اندلعت في بعض مناطق القارة من خلال بعثات تتمتع بولاية معززة ومرنة ومتطورة تتعامل مع الواقع على الأرض وتبني مفاهيم جديدة تتعدى الدور التقليدي لمهام حفظ السلام، حيث تسهم في مكافحة الإرهاب ودعم جهود بناء مؤسسات الدولة وتتعامل مع غير ذلك من التحديات غير التقليدية. وأود في هذا الصدد الإشادة بتضحيات البعثات الأفريقية في كل من الصومال ومالي وأفريقيا الوسطى وغيرها، وبإسهاماتها الفعالة في مواجهة تحديات السلم والأمن التي تواجهها أفريقيا والعالم كله.

وقد صاحب التطور في البنية الهيكلية لمنظومة السلم والأمن الأفريقية إدراك متزايد بأهمية تفعيل مبدأ الملكية الأفريقية، حيث اعتمدت قمم الاتحاد الأفريقي قرارات بشأن تعزيز الاعتماد

أخيراً وليس آخراً، في ضوء القرارات الأخيرة للمجلس والجمعية العامة بشأن هيكل بناء السلام، من المهم معاودة النظر في البيان المشترك لعام ٢٠١٥ بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، الذي توخى إرسال بعثات ميدانية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مناطق النزاع في أفريقيا. وينبغي أن نفكر في تنفيذ هذا الالتزام فيما ننظم بعثات ميدانية لمجلس الأمن، الأمر الذي نعتبره أداة هامة لمنع نشوب النزاعات. ودعوة ممثلي التشكيلات القطرية المخصصة، التابعة للجنة بناء السلام، إلى تلك البعثات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تحسين كفاءة زيارات المجلس وفعاليتها.

في الختام، تود أوكرانيا أن تؤكد موقفها المتمثل في أننا مستعدون، بصفتنا عضواً منتخباً في المجلس ودولة مراقبة في الاتحاد الأفريقي، للمشاركة بإيجابية في كل مبادرة تهدف إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بحفظ السلام ودعمه وبنائه في القارة الأفريقية. وفي كثير من أجزاء هذه القارة العظيمة، عانى الشعب لفترة طويلة جداً، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية لبذل كل جهد من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين حيثما قد تقوم الحاجة إلى ذلك.

**السيد أبو العطا (مصر):** سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة السنغالية للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر لاختياره موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليكون أحد الموضوعات المطروحة للنقاش خلال هذا الشهر، وذلك بالنظر للأهمية البالغة لهذا الموضوع الذي يعتبر تحقيقاً عملياً للفصل الثامن من الميثاق وأحد أبرز الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما أشكر كافة مقدمي الإحاطات الإعلامية على كلماتهم وأخص بالذكر السيد كايبروكا الذي ندعم بشكل كامل المهمة المكلف بها.

القدرات الإفريقية في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وإعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات وبناء السلام. كما أنه من الأهمية بمكان تعزيز الشراكة المؤسسية بين أمانة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بما يسهم في تقوية الأطر الخاصة بتنفيذ ما يتم الاتفاق بشأنه من برامج ومشروعات في إطار التعاون بين الجانبين؛ بالإضافة إلى ضرورة تدعيم مكتب الأمم المتحدة لدى المفوضية بما يمكنه من الاضطلاع بمهامه كحلقة بين المنظمتين.

ختاماً، أود التأكيد على عزم مصر من خلال عضويتها في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المساهمة بفاعلية في جهود تعزيز الشراكة بين المنظمتين، اقتناعاً منها بأن ذلك هو السبيل الأمثل لمجابهة الأنماط المعاصرة من التحديات التي تواجهها أفريقيا والعالم بأسره، بما لها من طبيعة مركبة متعددة الأبعاد. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مصر سوف تبذل كل ما بوسعها لمساندة جهود السيد كايروكا في المهمة المكلف بها.

**السيدة كاريون (أوروغواي)** (تكلت بالإنكليزية): إننا نقدر حضوركم في هذه المناقشة المفتوحة، سيدي الرئيس، ونهنئ رئاسة السنغال على تنظيمها. ونشكر السيد وين، والسيد أنطونيو، والسيد منكربوس والسيد كايروكا، على إحاطاتهم الإعلامية.

وتفهم أوروغواي أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أداة ثمينة لتحسين الأمن الجماعي في هذا العالم الذي تتزايد فيه الاضطرابات ويواجه تهديدات معقدة ومتعددة الأبعاد. والتعاون فيما بين الدول أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وتؤدي المنظمات الإقليمية دوراً متزايد الأهمية في بناء السلام والأمن الدوليين، بقدر ما تسهم في تحقيق تفهم أعمق لمناطقها، وقدر أكبر من فهم الحقائق على أرض الواقع والحساسية تجاهها،

على الذات بشكل تدريجي في تمويل هذه الأنشطة، وتفعيل صندوق السلام باعتباره مكوناً رئيسياً ضمن هذه المنظومة. ولا يزال النقاش جارياً داخل الأجهزة المعني في الاتحاد سعياً للتوصل إلى آليات عملية وفعالة لتنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة منها.

بالتزامن مع هذه التطورات المهمة على الصعيد الأفريقي وفي إطار الأمم المتحدة، صدر تقرير (انظر S/2008/813) الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام برئاسة رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق رومانو برودي، وتقرير (انظر S/2015/446) الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ليستوعبا المتغيرات التي طرأت على طبيعة ونطاق الأزمات الدولية، ويفسح المجال لصياغة رؤية متكاملة تقوم على مفهوم استدامة السلام، وبتيحا إرساء أسس شراكة جديدة على نحو يسهم في إيجاد حلول فعالة للنزاعات والأزمات.

ومن هنا، تكتسب الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تحديداً أهمية خاصة حيث تتيح لمنظمتنا الأهمية تحقيق استجابة أكثر فاعلية لتحديات السلم والأمن في القارة التي تمثل قرابة ٧٠ في المائة من الموضوعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود في هذا الصدد التنويه بأهمية بحث سبل وضع التوصيات التي انتهت إليها هذه الاستعراضات والتقارير موضع التنفيذ، وكذلك البناء على الجهود المتواصلة لتطوير منظومة السلم والأمن الأفريقية لإعطاء دفعة جديدة لشراكة مؤسسية أكثر عمقا وقوة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ترتقي إلى مرتبة الشراكة الاستراتيجية، تستند على أسس المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء. ويمكن من خلال إقرار خطط عمل محددة لضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، ولتطوير

ومع التسليم بالدور الرائد الذي يضطلع به مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، علينا مع ذلك تحديد المهام التكميلية التي يمكن لكلتا المنظمين الاضطلاع بها وتسخير قدراتهما ونفوذهما وخبرائهما لضمان تقديم استجابة مستمر ومتسقة في السياقات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون الجهود المبذولة في مجالات الوساطة والتنسيق والمساعدة الحميدة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في البلدان المختلفة البلدان، بما فيها السودان وجنوب السودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، منسقة مع الجهود والأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن ومكملة لها.

ومن المجالات التي نعتقد أنه يجب أن يستمر فيها التعاون فيها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إحراز التقدم مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتقديمهما المساعدة في تعزيز القدرات التشغيلية للقوات العسكرية والشرطة والموظفين المدنيين العاملين في مجال حفظ السلام، مع التركيز الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام.

ويولي بلدنا قدرا كبيرا من الأهمية للدور الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام، التي نعتقد أنها تكسب أهمية خاصة في أفريقيا، التي يوجد بها أكثر من ٦٠ في المائة من عمليات حفظ السلام وأكثر من ٨٠ في المائة من جميع أفراد حفظ السلام النظاميين التابعين للأمم المتحدة، وبالنظر إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام السنوية مخصصة للبعثات في أفريقيا.

واعتقد أنه يجدر إبراز كونه خلال العقد الماضي أحرزت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قدرا كبيرا من التقدم، بعد أن أقامت أشكالا مختلفة للتعاون، بما في ذلك

وبالتالي تمهيد الطريق للمواجهة الفعالة للمشاكل والصراعات التي تؤثر على موقف كل منها في المشهد.

وفي حالة أفريقيا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية وضروري بالنظر لوجود حالات النزاع في الأوضاع المعقدة، التي نواجه في سياقها تهديدات غير متناظرة وانتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب، وحيث علينا أيضا في كثير من الحالات معالجة الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

وإزاء تلك الخلفية، نشيد كثيرا بالعمل الذي اضطلع الاتحاد الأفريقي بعزم وطاقته لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. ونشيد أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتعاون بين تلك المنظمة والأمم المتحدة، ولكننا نرى أنه ينبغي زيادة تعزيز هذه الشراكة بزيادة وتيرة التفاعل والتشاور، مما يمهد السبيل إلى فهم مشترك للتحديات ووضع استراتيجيات مشتركة. وفي ذلك الصدد، نتفق بأن مشروع القرار (S/2016/977) الذي سيعتمد اليوم سيسهم في تلك العملية.

ويتعلق أحد أوجه القصور الرئيسية للنظام، وفقا لتقرير راموس - هورتا (انظر S/2015/446)، بتمويل هذه الشراكة الاستراتيجية. ولذلك السبب نرى أن من المستصوب أن تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتجميع جهودهما الرامية إلى إنشاء آليات مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها بهدف تعزيز عمليات دعم السلام في المنطقة الأفريقية.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لأن منع نشوب النزاعات إحدى الأولويات الرئيسية، أود أن أشدد أيضا على أن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) يشير إلى أنه يجب أن يساند جهود بناء السلام تخصيص موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بمواصلة زيادة تعزيز الشراكة الشاملة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتوطيد هذه الشراكة، لا سيما بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا. وستقطع تلك الشراكة الشاملة شوطاً طويلاً صوب مواصلة تعزيز جهودنا الجماعية والمستمرة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشيد بأعمال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي ظل مفيداً في تعزيز الشراكة في إطار المنظمتين.

ومع ذلك، وبالرغم من إحراز تقدم كبير في تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، فإنه يمكن فعل المزيد لجعل الشراكة أكثر جدوى وكفاءة وفعالية. ولذلك من الضروري أن يستمر تدعيم ذلك التعاون، في جملة أمور، بوضع هدف استراتيجي مشترك وتقاسم واضح للمسؤوليات، والاستناد إلى تقييمات مشتركة، بهدف تبادل تعزيز قرارات كلا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واستكمال هذه القرارات.

ومن الواضح بجلاء أنه ينبغي تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن التعاون بين المنظمتين على أساس منتظم من خلال آلية منظمة بهدف تحقيق فوائد تشغيلية ملموسة وموجهة نحو تحقيق النتائج على أرض الواقع وتجنب التكرار والازدواجية، بما في ذلك زيادة وتيرة التبادل بين أمانتي المنظمتين.

لقد وفرت الفرصة التي أتاحتها العمليات الاستعراضية الشاملة الثلاث بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وعمليات الأمم المتحدة للسلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي استكملت العام الماضي، فرصة حسنة التوقيت للتفكير في سبل ووسائل توطيد التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلام والحفاظ عليه. ولا تزال ملتزمين بمتابعة مراحل الاستعراض

في البعثات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والسودان. ويتطلب نجاح عمليات حفظ السلام اليوم أكثر من أي وقت مضى المزيد من التعاون قوي بين كلتا المنظمتين؛ فعلى سبيل المثال، في عملية صياغة الولايات، من الضروري أن تدفع كلتا المنظمتين بوضوح في الاتجاه نفسه.

وفي الختام، فإننا نقر بأن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أحرزت مزيداً من التقدم في تطوير آليات التعاون، بما في ذلك، في جملة أمور، آليات صنع القرار التشاوري والتحليل المشترك والتخطيط والتقييم؛ وتقديم استجابة متكاملة لدورة النزاع؛ والجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز المساءلة والشفافية. وبوسع أوجه التقدم تلك، الذي يجب أن يستمر صقلها وتكييفها مع الوقائع الجديدة، أن تعمل بمثابة نموذج ومرجع لإنشاء الشراكات وتعزيزها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومن ثم تعزيز أوجه التآزر وتشجيع التكامل، مع الأخذ بعين الاعتبار في جميع الأوقات السمات الفريدة للولاية الخاصة بكل منظمة واحترام هذه الولاية.

وهذا من شأنه أن يسمح لنا بالاستفادة من إمكانات المنظمات الإقليمية وتطوير هذه الإمكانيات التي، تمثياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تمثل الركائز الحيوية لإجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

**السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشارك وفد بلدي أعضاء المجلس الآخرين الإعراب عن الشكر للسنغال على عقد مناقشة اليوم، ونشكركم، سيدي الوزير على توليكم رئاسة الجلسة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/780)، الذي يقدم سياقاً إضافياً لمناقشة الموضوع قيد النظر.

جعل تشاطر العبء نقلاً له، لأن توقعات غير واقعية تُفرض على منظمات إقليمية لما تستكمل بناء قدرتها بعد.

وفي هذا السياق، تقدّر ماليزيا وتحيي الاتحاد الأفريقي على قيادته في نيل ملكية خطة سلام المنطقة وأمنها. لكننا نلاحظ أنّ طموحه مقيّد بشدة بسبب نقص الموارد الضرورية، ولا سيما على صعيد التمويل المرن والمستدام والقابل للتنبؤ. وإننا نحّي وندعم دعماً كاملاً جهود والتزامات الاتحاد الأفريقي المستمرة لتعزيز الاعتماد على النفس في هذا الصدد. ولهذه الأسباب نرحب بالمواقف الجريئة والطموحة التي اتخذها قادة الاتحاد الأفريقي أثناء مؤتمر القمة السابع والعشرين للاتحاد الأفريقي، المعقود بكيغالي في تموز/يوليه، لإنشاء وتشغيل صندوق السلام الأفريقي. وبذلك، يسرنا أن ندعم مشروع القرار (S/2016/977)، الذي تشاركت في إطلاقه السنغال والولايات المتحدة، والمقرّر اعتماده اليوم. ونعتقد أنّ إقراره بالإجماع سيوجّه رسالة دعم قوية من المجلس إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وإننا مقتنعون بأن مشروع القرار خطوة ضرورية نحو المزيد من توثيق عرى التنسيق والتعاون بين المنظمتين.

وفي الختام، نأمل لمناقشات اليوم أن تولّد مزيداً من الأفكار والاستراتيجيات، بغية تعميق وتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز قدرة المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية على الاستجابة بفعالية للتهديدات الناشئة في المنطقة الأفريقية وخارجها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد فالي دي ألميدا (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

وتنفيذها، بالتنسيق والتعاون مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة.

ومع أن إدارة النزاعات تظل مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإن هناك دفعة جديدة، يدعمها وفد بلدي دعماً كاملاً، نحو تعزيز الجهود الجماعية لمنع تصاعد النزاعات إلى تهديدات شاملة للسلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، لا تزال ماليزيا على اقتناع بأنه لا بد من استمرار منح الأولوية لمنع نشوب النزاع في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي أن نواصل تحسين كفاءة الدبلوماسية الوقائية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي ينبغي أن توجه نحو زيادة تنسيق الإجراءات، بما في ذلك عن طريق التمكين من الكشف المبكر واتخاذ إجراءات لترفع فتيل حالات الأزمات المحتملة.

ونفق مع الرأي القائل إن لدى الجهات الفاعلة الإقليمية، التي تتحمل قدراً أكبر من ملكية التنمية في المناطق الخاصة بها، إمكانية أن تسهم إسهاماً هائلاً في إحراز نتائج إيجابية من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية. وينبغي تشجيع الأمم المتحدة على الاستفادة من الميزات النسبية للمنظمات الإقليمية، التي تحظى بفهم أفضل لديناميكيات النزاعات في منطقتها ولأسباب الجذرية لهذه النزاعات.

وأياً تكن الحال، من المهم أن تؤخذ في الحسبان التجارب الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مالي والصومال، من بين أماكن أخرى، التي كشفت بعض المجالات والضعفات الرئيسية التي تستهلك حدود وقدرة المنظمات الإقليمية في التعامل مع تلك الحالات الصعبة. وبدون الدعم المالي وبناء القدرات الكافيين، فإن القدرة على الأداء لن ترقى إلى مستوى تطلعات تلك المنظمات وإرادتها، ولا سيما في الحالات القاسية والمثيرة للتحدي. ويوازي ذلك في الأهمية أيضاً الحماية من

لدور المنظمات الإقليمية وشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. والاتحاد الأوروبي يعزز أيضاً مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع المجتمع المدني في بناء السلام، منع النزاع والوساطة.

ولدى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي شراكة طويلة الأمد وممتينة في مجاليّ السلام والأمن. ومن بين الأولويات الخمس المحددة في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا الرابع، الذي عُقد في عام ٢٠١٤، يُعتبر التعاون بشأن مسائل السلام والأمن أكثرها أهمية على الإطلاق، وبخاصة من الناحية المالية. وسيتم التأكيد مجدداً على التزامنا السياسي والمالي المستمر بدعم عمليات السلام بقيادة أفريقية في القارة على أعلى مستوى، في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا الخامس، المزمع عقده في كوت ديفوار، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد أوضح مؤخرًا التزامنا المالي المتواصل بتخصيص ٥٠ مليون يورو لفرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات في آب/أغسطس، لمكافحة جماعة بوكو حرام، و ١٧٨ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والمشاورات جارية في بروكسل بشأن الحزمة - السادسة عشرة - التالية للبعثة، التي ستُستخدم لتمويل رواتب أفرادها حتى آذار/مارس ٢٠١٧.

لقد تبرّع الاتحاد الأوروبي بأكثر من بليون يورو للاتحاد الأفريقي عبر مرفق السلام في أفريقيا منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤. ومعظم هذه الموارد تدعم عمليات السلام الأفريقية، التي أدت دوراً أساسياً في صون السلام والاستقرار في القارة. ودعم الاتحاد الأوروبي المالي الكبير والمستدام للسلام والأمن في أفريقيا، يتجاوز تلك الأداة بكثير، ليشمل التعاون الوطني والإقليمي من قبل دولنا الأعضاء. لكنّ الموارد المالية لمرفق السلام في أفريقيا مطلوبة بالبحاح. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان الاتحاد الأوروبي قد تبرّع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحدها بأكثر من بليون يورو. وبهذا المعدل، سيكون

السابقة، الجبل الأسود، صربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل؛ فضلاً عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا وجورجيا.

أود في البداية، أولاً، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن مثل هذا الموضوع الهام، وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة جداً (S/2016/966، المرفق). كما أود أن أشكر ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الحاضرين، والذين قدموا إحاطات إعلامية وافية جداً.

إنّ الاتحاد الأوروبي يشجع ويدعم التعاون الكثيف في مجاليّ الأمن وحفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما تطوّر على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، منذ إطلاق البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، التابع للأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي من جهته دافع دائماً عن التعددية الفعالة، وركّز على تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وقد استثمرنا أيضاً في تعاون ثلاثي قوي، بغية مواكبة التحديات الفورية، فضلاً عن تطوير القدرات من منظور شامل وطويل الأمد. والقيمة المضافة لهذا التعاون تتضح بجلاء في نتائج جهودنا المشتركة في الصومال، مالي، جمهورية أفريقيا الوسطى، كما في أماكن أخرى من أفريقيا.

ثانياً، نود أن نعرب عن امتناننا العميق على مساهمة أفريقيا في المهمة الصعبة المتمثلة في صون السلام، سواء في ظل ذوي الخوذات الزرق، أو كجزء من قوة إقليمية. وكما تعلم جميع البلدان المساهمة بقوات، إنّ هذه المساهمة تترافق أحياناً مع تكلفة بشرية مأساوية.

وإننا نرحب بالاستعراضات التي أجريت في عام ٢٠١٥، بشأن عمليات حفظ السلام، وهيكل بناء السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل لعمل المتابعة أن يشمل تدابير محددة لتحسين هيكل الأمن العالمي، مع الاحترام الكامل

ومع ذلك عملية، كمعلم في طريق تحقيق تطلعات الأفارقة نحو القارة التي يرغبون، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣، ولا سيما التطلع ٤، إلى أفريقيا يسودها السلام والأمن.

وهناك إدراك في إطار الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى إعادة توجيه دعمنا المالي صوب المزيد من القدرات العملية والمادية، مثل اللوجستيات والنشر. وقد ذهب الجزء الأكبر من تمويل مرفق السلام الأفريقي حتى الآن إلى رواتب للقوات الأفريقية العاملة في عمليات دعم السلام، تدفع إلى حكوماتهم عن طريق الاتحاد الأفريقي. وإذا يظل التمويل ضروريا وهاما في بعض الحالات، فإن هناك حاجة إلى تحسين التكامل والتآزر بين دعم مرفق السلام الأفريقي ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. ولذلك السبب، سيتم توجيه الدعم المقبل للمرفق على نحو أكبر تجاه منع نشوب النزاعات والوساطة، وسيستعد دعمه لعمليات السلام جزئيا عن التمويل الموجه نحو الرواتب - لصالح تعزيز قدرات تشغيلية مثل اللوجستيات والدعم الطبي والنقل الاستراتيجي ونظم الاتصالات والمعلومات، بهدف إيجاد قدرات أفريقية مستدامة لمواجهة تحديات السلام الحالية والمقبلة.

وبناء على طلب من الاتحاد الأفريقي، فقد اتفقنا على حشد تمويل للمرحلة الثالثة من برنامج دعم منظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدره حوالي ٣٠ مليون يورو. وسوف تتبع المرحلة الثالثة من برنامج الدعم هيكل خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية، في حين تبني على الدعم المقدم منذ عام ٢٠١١ وستسهم في زيادة تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية

مرفق السلام قريبا عاجزاً عن مواصلة دعم البعثة والاستجابة لأية أولويات ناشئة.

(تكلم بالإنكليزية)

وهناك اعتراف واسع الانتشار بشكل متزايد بأنه على أفريقيا والاتحاد الأوروبي أن يعملوا معاً ضد خطر الإرهاب غير المقيّد بالحدود. فالإرهاب تهديد وجودي لعدة بلدان أفريقية، ولا بد من مكافحته عبر التعاون الدولي المتزايد. وهذا الخطر غير المتماثل يقتضي نهجاً محسّنة تستلزم استجابة أمنية ونشر قواتٍ طويلة الأمد، يحتاجان إلى تمويل مستدام بشكل متزايد - وهو أمر يصعب تحقيقه عبر مرفق السلام الأفريقي وحده.

لقد رحّب الاتحاد الأوروبي بالقرار الهام الذي اتخذته مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي، الذي عُقد في تموز/يوليه، لتمويل صندوق السلام الأفريقي، باستحداث ضريبة قدرها ٠,٢ في المائة على الواردات المستحقة، تذهب تلقائياً إلى الاتحاد الأفريقي.

إن حشد موارد أفريقية إضافية علامة على الطموح الشديد من جانب القارة وتوليها لزام الأمور بقوة. لقد اتخذ مؤتمر وزراء مالية الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر بعض الخطوات الهامة صوب تنفيذ القرار التاريخي الذي اتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كيغالي. إننا نتطلع إلى التدشين الرسمي للصندوق، المتوقع خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأحيي، في هذا السياق، رئاسة السيد كاييروكا والعمل الجيد الذي نقوم به معه.

كما يتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام نتائج معتكف لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي المعقود في لوساكا في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي عرضت عليه خريطة طريق رئيسية طموحة،



الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والسنغال، والصين، وفرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وماليزيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد ١٥ عضواً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإداء ببيانات عقب التصويت.

**السيد أبو العطا (مصر)**: لقد صوت وفد بلدي لصالح قرار المجلس ٢٣٢٠ (٢٠١٦) إيماناً منه بأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يعتبر أحد أهم محاور صيانة الأمن والسلام الدوليين. وهو يبنى على محوريات دور الاتحاد الأفريقي في إرساء أسس السلم والأمن في القارة من خلال الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وصنع وحفظ وبناء السلام. ويؤكد وفد بلدي الذي يعتز بانتمائه الأفريقي، وبكونه أحد البلدان المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، دعمه الكامل لتعميق التعاون بين المنظمين في شتى المجالات وفي مقدمتها السلم والأمن، بما يحقق أهدافهما المشتركة لحفظ الأمن والسلام الدوليين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) المتخذ اليوم يتناول مسائل تتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وتحديد تمويل صندوق السلام، ويشير إلى قرار مؤتمر القمة الأفريقي بتعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية الأفريقية في تمويل الصندوق تفعيلاً لمبدأ الملكية الأفريقية الذي تؤمن به وتؤكد على أهميته. كما تتعين الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن النقاش ما زال جارياً بين الدول الأعضاء في المنظمة وفي

الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واثنين من الآليات الإقليمية؛ القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا والقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا - للوفاء بولاياتها في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية.

كما ترسم خريطة الطريق طريقاً مشتركة للمضي قدماً بشأن النتائج التي ينبغي أن يحققها جميع أصحاب المصلحة في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية من أجل الحد من الفجوات القائمة في القدرات في تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية. وهي تحدد بوضوح أهدافاً ونواتج محددة قابلة للقياس يتعين تحقيقها لهذا الغرض في كل مجال من مجالاتها ذات الأولوية. وعلى نفس المنوال، فإن المقرر الاستراتيجي في أديس أبابا يحتاج إلى أن يبدأ تشغيله بشكل كامل، وهو أحد أهداف برنامج الدعم الحالي لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الخبرة التقنية والتكنولوجيات والتدريب لتحقيق هذا الهدف بالغ الأهمية.

في الختام، إننا نظل ملتزمين التزاماً قوياً بشراكة أقوى مع الاتحاد الأفريقي وازدياد التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل التحقيق الكامل لتأسيس قدرات أفريقية دائمة في مجال السلم والأمن في احترام كامل للملكية الأفريقية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/977، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من السنغال والولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إن المبادئ الأساسية لحفظ السلام ملزمة لأي عملية، ولا سيما تلك التي صدرت عليها موافقة من قبل مجلس الأمن. وتنشأ المفارقة في هذا الصدد عندما يُطلب دعم الأمم المتحدة، ولكن يجري تجاهل المبادئ التي اعتمدها الأمم المتحدة. كما أن القرار حافل بصياغات تتميز بها الجمعية العامة ولجنتها الخامسة أكثر مما تميز مجلس الأمن.

ونوجه الانتباه إلى أنه لم تكن هناك وحدة بين الوفود الأفريقية في مجلس الأمن في ما يتعلق بالموافقة على القرار. والبيان الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يدعو إلى هذه الوحدة. وكما نفهم، فإن الاتحاد الأفريقي نفسه لم يستقر بعد على موقف نهائي بشأن طرائق تمويل عمليات السلام الخاصة به، وأنه يعتزم صياغة ذلك خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير.

ونشعر أيضا بعدم الرضا إزاء أساليب عمل مقدمي مشروع القرار، والذين لم يأخذوا في الاعتبار بشكل كامل الشواغل المشروعة للعديد من الوفود وتمسكوا بعناد بصياغتهم، مما زاد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار الهام للغاية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

إطار الآليات الأفريقية المعنية لبحث سبل تنفيذ الالتزامات التي أقرتها مؤتمرات القمة الأفريقية من خلال خطط عمل واقعية وفعالة وقابلة للتنفيذ.

ويعرب وفد بلدي في هذا الشأن، عن تطلعه لسرعة الانتهاء من هذا المسار الفني قريبا، بحيث يعقب ذلك بحث الخطوات التي يمكن للأمم المتحدة تبنيها أخذا في الاعتبار النتائج التي سينتهي إليها النقاش بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن دعم أنشطة السلم والأمن الأفريقية ومساندة جهود توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لتنفيذها.

**السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
إننا مقتنعون بأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من أجل كفالة السلام والأمن في القارة. ولذلك صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ومع ذلك، نحن مضطرون للإشارة إلى أن مقدميه، خلال العمل بشأن مشروع القرار، لم يأخذوا في الاعتبار عددا من التعديلات الهامة قدمتها بعض الوفود، بما فيها وفد بلدي.

إننا منددهشون لرفض إدراج إشارات في القرار إلى المبادئ الأساسية لحفظ السلام، التي وافقت عليها الدول الأعضاء مرات عديدة. ولا يمكننا التخلص من الانطباع بأن هذه تغطية على العزم على نشر عمليات حفظ سلام أفريقية ضد إرادة الأطراف المضيفة وفي انتهاك لمبدأ الحياد.